www.kassioun.org

1204

الاثنين 09 كانون الأول 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 18 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

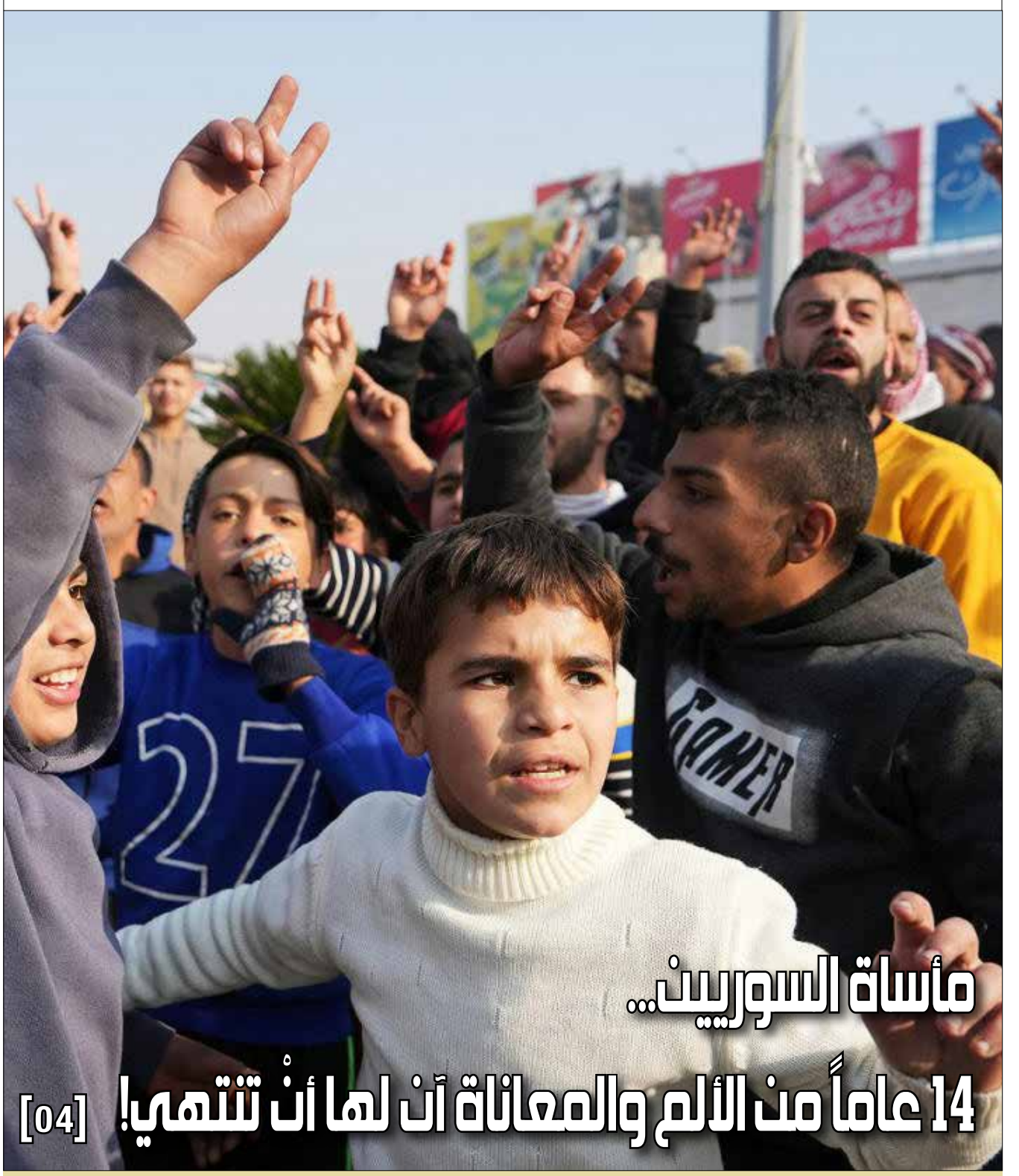

مأساة السوريين..
14 عاماً من الألم والمعاناة آنَ لها أنْ تنتهي! [04]

الافتتاحية

بيان إلى الشعب السوري نحو سورية الجديدة!

طُويتْ اليوم صفحة سوداء في تاريخ سورية والشعب السوري؛ صفحةٌ كان شعبٌ بأكمله محشوراً في هامشها الضيق، يعاني شتى صنوف العذاب والقهر والحرمان والآلام والتهجير والفقر والمعتقلات، بينما كان يحتل متنها بأكمله، الاستبداد والفساد والنهب والتغول على حقوق الناس وكراماتهم.

قطع الشعب السوري خلال السنوات والعقود السابقة، درب آلامٍ طويلة... وآن لتلك الدرب أن تنتهي، وآن للسوريِ أن ينظر إلى المستقبل عيناً بعين، بثقة وبرأس مرفوع، وبآمال عريضة بإعادة بناء البلاد العزيزة على أهلها وإنْ جارت، وما هي بجائرةٍ ولكن أولئك الذين تسلطوا عليها هم الجائرون.

الأمل الذي يملأ النفوس اليوم، هو أمل مشحونٌ بطاقات كبرى، وينبغي له أن يكون أملًا مسلحاً بالحذر والهدوء والحكمة والعقل... أملٌ تحتضنه قلوب حامية ملتهبة، وتحمله عقول باردة حكيمة. الصعوبات والتحديات جسيمة وضخمة، ولكن السوريين أهلٌ لها، وكلمة السر الأولى في تجاوزها، هي وحدة الشعب السوري وتضامنه وتكافله وصيانته لمؤسسات دولته وحنوه على بعضه البعض، وتساميه عن عقليات الثأر والانتقام، واحتكامه لإرثه الأخوي العميق.

ما يطالبنا به وطننا اليوم، كسوريين، هو أن نعمل معاً لتأمين انتقال سلس وسلمي للسلطة، بحيث يتم في هذه المرحلة تشكيل مرجعية جامعة وظيفتها تأمين الوصول إلى الدستور الجديد والانتخابات الحرة النزيهة الديمقراطية، لتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، والاستناد في ذلك إلى القرار 2254 الذي ما يزال صالحاً تماماً كخارطة طريق لمرحلة انتقال سياسي سلمي وسلس نحو سورية موحدة بالكامل، شعباً وأرضاً. تجارب الشعوب المختلفة تثبت أن رحيل السلطة لا يعني رحيل النظام، وأن عملية تغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، سياسياً واقتصادياً- اجتماعياً، هي عملية أشد تعقيداً بكثير من مجرد رحيل رئيس وقدوم رئيس.

الشعب السوري يستحق أن تكلل نضالاته بنصرٍ حقيقي مكتمل الأركان، وفي جوهر هذا النصر منع الانتقال من مستبد إلى مستبد ومن ناهب إلى ناهب... ولذا وبقدر ما يمكن لمساحة الفرح الراهن أن تكون واسعة، بقدر ما يمكنها أن تكون مؤقتة في حال لم ينتقل الشعب بشكل فعلي من هامش التاريخ إلى متنه عبر استلامه الفعلي للسلطة.

الاستلام الفعلي للسلطة يعني امتلاك برنامج متكامل لليوم التالي؛ نقطة العلام الفارقة في هذا البرنامجِ هي أي اتجاه اقتصادي-اجتماعي ينبغي أن تسير فيه البلاد، وجوهر هذه النقطة وغايتها، ينبغي أن تكون العدالة الاجتماعية الحقيقية بعيداً عن اللبرلة المتوحشة التي طبقتها السلطة السابقة، والتي تعدنا بمواصلتها قوىً متعددة من تلك التي ستتحول إلى جزء من السلطة القادمة. نقطةُ علامٍ أخرى أساسية، هي الموقف الثابت المتجذر للشعب السوري من القضية الفلسطينية بوصفها قضيته، وموقفه الحاسم تجاه الجولان السوري المحتل، أرضاً سورية يجب استرجاعها بكل السبل. إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نهنئ الشعب السوري على طوي صفحة سوداء من تاريخه، ونتمنى له أن تهنأ عيونه باستراحة المحارب التي يعيشها الآن، فإننا نؤكد أن النضال لتحقيق الحرية الكاملة للشعب السوري ولتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة إعمار البلاد وعودة المهجرين إليها، ما يزال طويلاً وشاقاً، ويحتاج إلى الجهود الصادقة المحبة لسورية وأهلها، ويحتاج بشكلٍ خاص للكفاءات الكثيرة التي تركت سورية مضطرة... وسورية اليوم تنتظر هؤلاء كلهم، وعلى أحر من الجمر...

حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2024/12/8

شؤون عمالية

الطبقة العاملة منهكة لكن لا تموت

02

شؤون محلية

المهام الملحة لمنع الانزلاق إلى الفوضى

05

شؤون اقتصادية

الصين تستفيد من دروس السوفييت: التوجه نحو السوق الداخلية أولاً

08

شؤون عربية ودولية

الكيان يتخبط ولا يحقق مكاسب

13

حال الحرفيّين اليوم

قُدِّرَتْ أعداد الحرفيين في سورية حتى نهاية عام 2011 بنحو 750 ألف حرفيٍّ، وساهمت الصناعات الحرفيّة بـ 60% من الناتج المحلّي، وقد وصل عدد المنشآت الحرفية في الصناعات الكيماويّة والغذائية إلى 100 ألف منشأة.

وكانت سنوات الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي العصرَ الذهبيّ بالنسبة للحرفيّين في سورية، وازداد هذا القطاع اتّساعاً حتى باتَ يشكّل 73% من القوى العاملة، ولكن منذ عشر سنوات تقريباً بدأ توجيهُ ضربات قاصمة للحرفيّين، بسبب السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، التي ألغت مبدأ حماية المنتج الوطني واتّبعت سياسةً في الانفتاح الاقتصادي على حساب المنتَج الوطني، أدَّتْ إلى إغراق البلاد بالبضائع المستورَدة، إلى جانب مضيّ الحكومات المتعاقبة بسياسة رفع الدعم عن المواد الأوّلية وخاصّة المحروقات والكهرباء، وفرض ضرائب عشوائية مرتفعة على الحرفيين، ممّا أدى إلى إغلاق العديد من المنشآت الحرفية وإفلاسها لعدم قدرتها على المنافسة. فعلى سبيل المثال أدّى استيراد البضائع التركية إلى ضرب صناعة الموبيليا في سورية، وإغلاق الآلاف من ورش الخياطة بسبب الألبسة المستوردة، عدا عن تراجع القطاع الحرفي الصناعي والغذائي الذي مُني بخسائر فادحة «مع العلم أنّ هذه البضائع السورية كانت تتمتّع بجودة أعلى من الكثير من نظيراتها المستوردة».

مع انفجار الأزمة السورية عام 2011، وعدم التوصّل إلى حلّ سياسيّ لها، وتحوُّلها إلى نزاع مسلّح وتوسُّع رقعته لتشمل مختلف أنحاء البلاد، خرجت 80% مَن المنشآت الحرفية عن العمل. وقدّرت خسائرها بشكل أوّلي بمليارات الليّرات نتيجة تعرُّضها للقصف والتدمير أو السرقة. وكان لمحافظات حلب وريف دمشق وحمص النصيب الأكبر من هذا الدمار، وقد صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة عام 2015 بأن هناك أربعة آلاف منشأة صناعية وحرفية تعمل في حلب من أصل أربعين ألف منشأة كانت قبل الأزمة.

أما المنشآت الموجودة في المناطق الآمنة أو التي استطاع أصحابها إخراجَها من المناطق الساخنة، فهي بحال يرثى لها، فهي لم تعد قادرة على إعالة عائلةً واحدة بعدما كانت تعيلُ خمس عائلات على الأقل، وأصبح الاستمرار بعملها شبه مستحيل بسبب الأوضاع الأمنية وإغلاق الطرق وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج وصعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة «كهرباء، ومازوت وفيول» وارتفاع أسعار المواد الأولية إلى مستويات خياليّة واحتكارها، وانخفاض قيمة العملة وتراجع القدرة الشرائية، وفقدان أسواق التصريف، لخروج أغلب المراكز الحدودية عن سيطرة الدولة، كمعبر التنف مع العراق ومعبر نصيب الحدودي مع الأردن.

هذه الحال اضطرّت العديد منهم إلى إغلاق منشآتهم وبيعها، والنزوح إلى البلدان المجاورة كتركيا أو لبنان والأردن، حيث تعمل تلك الدول على جذب نخبة الحرفيين السوريين لتدريب المواطنين والعمالة في بلدانها على أيدي الحرفيين السوريين، فسورية تحتل ترتيباً من بين المراتب الثلاث الأولى على مستوى العالم في حرف صياغة الذهب وصناعة الرخام والشرقيّات والحلويات والأطعمة وغيرها. وقد عمدت الدول الأوروبية إلى التركيز على استقطاب الحرفيّين من ذوي اختصاصات معيَّنة وقدّمت إغراءات كبيرة لهم للّجوء، بعد أنْ أصبح عددٌ كبير منهم بلا عمل نتيجة الأزمة، حيث يتم منحهم إقامات ويتم دمجهم بصورة أسرع من غيرهم للاستفادة منهم في مصانع دول اللّجوء ومعاملها ممّا يقلّل من احتمال عودتهم.

ومَن لم يستطع مغادرة البلاد من هؤلاء لم يجد سوى أن يتّجه إلى قطاع الخدمات وخصوصاً مع تدنّي الرواتب والأجور في المعامل الكبيرة، حيث باتوا يعملون كسائقين أو بائعين على البسطات. ومنهم من لم يترك حرفتَه ولكنّه لم يجد سوى الرصيف ليقيم عليه ورشته البسيطة مع عدته المتواضعة، كما فعل حرفيّو صيانة السيارات، والخيّاطون الذين قاموا باستئجار سيّارة قديمة مغلّقة ووضعوا فيها ماكينتَهم الوحيدة يمارسون عملهم فيها.

نتيجةً لذلك باتت اليوم أغلب المؤسسات والمصانع، سواء في القطاع العام أو الخاص، تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة الفنّية والخبيرة، وبات من الصعب جداً العثور على حرفيٍّ ماهر في أيّ مهنة.

هذه الثروة البشرية الهامّة التي أهدرَت وتمّ التفريط بها من قبل حكوماتنا المتعاقبة، لن يتم تعويضها بسهولة أبداً، ممّا يؤدّي إلى إعاقة عملية الإعمار في المستقبل.

الطبقة العاملة منهَكة لكن لا تموت

رغمَ إنهاكِهم وضعف أجسادِهم والوهن المؤقّت في أرواحهم، ورغم تراكم خيباتِ الأمل والخذلان والحرمان الذي يعيشونه معاناةً يوميّة بل لحظيّة، ورغم اكتشافهم المتزايد لزيف بعض الوعود، ورغم الكوارث المتتالية التي تكاد لا تنتهي - رغم كل ذلك استمروا ونجحوا في البقاء على قيد الحياة أملاً بيومٍ موعود يستعيدون فيه صوتهم ورزقهم وكرامتهم ومستقبل أطفالهم ووطناً يعيدون بناءه كما بنوه على مرّ العصور والتاريخ البعيد منه والقريب.

■ فرح عمار

لن يختلف اثنان على الحال الذي فُرِضَ الوصول إليه على الطبقة العاملة والأغلبية الكادحة التي لا تملك إلّا أجر عملها، تلك الحال التي لن تجد في قواميس اللغة من مفردة لوصفها أدقّ من الإنهاك الناتج عن تعبٍ وشقاء وتهميش طويل شديد، يشبه بشكل كبير ما يصيب المسجونَ المحكوم حكماً مؤبّداً مع الأشغال الشاقة، حيث يجتمع التعبُ الجسدي مع الروحي فَتَهِنُ العزيمةُ ويتلبَّدُ الأفقُ وتتعرقل الأحلامُ والآمال.

ربما سيرى البعض أنّ ذلك مبالغٌ فيه ويحمل تمادياً في الوصف والتوصيف، لكن إذا ما نظرنا إلى يوم عامل من عمالنا بتفاصيله الدقيقة كافّةً، سيختلف الرأي لا محالة؛ هذا العامل الذي يبدأ يومه بذلٍّ وينتهي بحسرة وخوف، هل تتخيّل أنّ اليومَ الجيد والسعيد بالنسبة له هو حين يجد «ميكرو» أو «باص» يوصله إلى عمله أو يرجعه منه؟! سيكون محظوظاً إذا انتظرَ نصف ساعة أو أكثر قليلاً تحت جسر الرئيس أو موقف سانا أو نهر عيشة أو كراج الست، سيطير فرحاً إنْ لم يجبَر على دفع 15 ألفاً أجرة «تكسي سرفيس»، إنّ معاناة مواصلاته لعمله فقط تعتبر عقوبةً يوميّة لا مفرَّ منها يجتهد كي ينال أضعافها لا أكثر، فمهما فعل سيتذوّق طعمَ الذُّلّ فيها ذهاباً وإياباً، وإنْ اختارَ المشيَ أو الدرّاجة الهوائية، فيبقى الذلّ والشقاء وتتغيّرُ الوسيلةُ ليس إلّا.

لا تراهِنوا على موتِها

لنأخذ لحظةَ خروجه من المنزل وهو يمدّ يده إلى جيبه الفارغ إلّا من آلاف معدودات، ليترك مصروف البيت أو مشهد رجوعه خاليَ الوفاض من كيس فاكهة أو علبة حلويّات أو حتّى حليبٍ وقطعة جبن، أو لحظةَ يطلبُ ولدٌ من أولاده حاجةً ما أو مصروفَ جيب للجامعة والمدرسة، أو حين يعجز عن تدفئة منزله أو دفع فواتير «الأمبير» وثمن البطاريات، أضفْ على ذلك إذا رغبتَ ساعات الوقوف على فرنٍ من الأفران أو الانتظار في العيادات الشاملة أو افتراش الرصيف أمام مشفى الأطفال العامّة في دوّار المواساة. وماذا عن الأعياد والألعاب والألبسة التي تحتاج لثروة كي تشتريها؟

إن الفقر المستمر الذي أصاب العمّال واضطرّهم للعمل لساعات طويلة وأبعدهم عن أيّ متنفس روحيّ يجدّد طاقتَهم وينعشُ حيويّتهم، وغياب كفاف غذائهم وصحّتهم، أثقلَ على أجسادهم وأرواحهم، ناهيك عن إحساسهم الدائم بالعجز والتقصير بمسؤوليّاتهم نحو عائلاتهم، وانغلاق الأفق أمامهم. كلُّ ذلك أنهكَهَم وأخمدَ شعورَهم بأملِ الخَلاص والنجاة، وإنّ كلَّ مَن تسبَّبَ أو راهن على ذلك قد أصابَ، ولكنّه أخطأ حين لم يرَ تلكَ القوّة الانفجارية الكامنة في طبقة ما أضاعت طريقَها يوماً ولم تمتْ يوماً إلاّ في أحلامِ ناهبيها لا غير.

النقابات وعمّال القطاع الخاص

خاضت الطبقة العاملة نضالات وتضحيات عديدة وكبيرة من أجل تكوين نقاباتها المستقلة عن أرباب العمل، سواء الدولة أو غيرها، ومن أجل الدفاع عن حقوق ومطالب العمال المختلفة التي تضيق بها صدور أرباب العمل. وفي المقدمة من هذه الحقوق تحسينُ شروط وظروف العمل، بما في ذلك الأجور والأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية، وقوانين العمل.

■ نبيل عكام

تكوّنت النقابات بإرادة العمال، وهي لجميع العمّال بكلّ انتماءاتهم السياسيّة. وينبغي على العمّال أنْ يختاروا ممثّليهم النقابيّين بكلّ حرية، ومن ذلك تأتي أهمية وضرورة استقلالية النقابات عن أجهزة الدولة. وهذا يسهم في تقوية النقابة في التفاوض نيابةً عن العمّال. ومن واجب الدولة أن تؤمّن للنقابات الحماية الدستورية والقانونية المعبَّر عنها في التشريعات الدولية. تشكو الحركة النقابية اليوم من ضعف عدد المنتسبين إليها من عمّال القطاع الخاص رغم أنّ تعداد العمال في هذا القطاع يزيد عن نظيرِه في قطاع الدولة بكثير.

والأسئلة التي تطرح نفسها: لماذا هذه الشريحة الكبيرة من الطبقة العاملة بعيدةٌ عن الحركة النقابية؟ وما هي الطرق والأساليب التي تجذب هؤلاء العمال للانضواء في ظل الحركة النقابية التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم؟ ومن المعروف أيضاً أنّ عمال الدولة لا ينتسبون إلى النقابات طواعيةً بل بحكم العرف؛ فعند دخول العامل إلى أيّ موقع إنتاجي لدى الدولة، يُعتَبَرُ تلقائياً منتسباً للنقابة، رغم أنه قد لا يعرف عن النقابة حتّى بعض الخدمات التي تقدّمها، كصناديق المساعدة الاجتماعية، مثل أيّ جمعية خيريّة تقدم بعض المساعدات، وساهم هذا بطبيعة الحال في تهميش دور العمال وأضعف العلاقة بين العامل ونقابته، وانعكس بدوره على مجمل العمل النقابي وخاصة في القطاع الخاص.

الحركة النقابية اليوم في خواتيم دورتها السابعة والعشرين، وعلى أبواب دورة نقابية جديدة في ظلّ ظروف وواقع جديد من حياة البلاد. فكيف تعيد الحركة النقابية ثقة العمال بنقاباتهم؟ وكيف تضع القطار على السكّة الصحيحة، وخاصة بالنسبة لعمال القطاع الخاص؟

يقول أحد النقابيين الجدد الذي وصل إلى موقع رئيس لجنة نقابية في إحدى شركات القطاع الخاصّ، لقد تم تعييني في اللجنة النقابية مع زملائي الآخرين، من قبل إدارة الشركة التي أعمل بها، وما زالت هذه اللجنة غير مكتملة من حيث العدد المطلوب، وننتظر استكمالها من قبل صاحب العمل بالتوافق مع مكتب النقابة المعنيّ. وهذه أول تجربة لي في هذا المجال، وليس لدي أيّ خلفية عن العمل النقابي. وأضاف أنّ عددَ العمال المنتسبين إلى النقابة محدود جداً مقارنةً بعدد العمال في الشركة، فهؤلاء العمّال الذين انتسبوا للنقابة هم فقط من سمح لهم صاحب العمل بالانتساب للنقابة.

والسؤال الدائم: كيف يشعر العامل بأن النقابة هي المُدافع الحقيقي عنه أمام صاحب العمل، وأنها تمثله تمثيلاً حقيقياً، فمَثُلُ النقابة بالنسبة للعامل كمَثَل الشَّخص الموثوق به، يلجأ إليه عندما تتصرف الإدارة بشكل غير لائق مع العامل، فتعمل على احترامه وصون كرامته في مكان العمل، وكذلك تعمل على حماية العمّال وصحّتهم وسلامتهم من الأخطار والأمراض وإصابات العمل، من خلال الضغط المستمر لتحسين وتطوير قواعد الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية. النقابات العمّالية هي شبكة مترابطة عبر البلد من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال، ويمكنها استخدام ترابطها هذا عبر تضامن العمال كافةً من أجل أيّ حقٍّ من حقوق العمّال، وحلّ أيّ مشكلة من مشاكل العمال الكبرى باستخدام أدواتها النضالية الفعّالة. بذلك يتم إعادة الثقة لعمال القطاع الخاص، وتبنّي مطالبهم المشروعة وعدم الانحياز إلاّ لصالح حقوقهم.

الطبقة العاملة

موريتانيا: إضراب مستشفى نواذيبو يدخل شهره الثالث

دخل إضراب عمّال مركز الاستطباب في مدينة نواذيبو بموريتانيا شهره الثالث على التوالي، بإصرارٍ من العاملين في المركز بما فيهم الأطباء، حتى تحقيق مطالبهم المشروعة رغم الفصل التعسفي لخمسين عاملاً في المستشفى قبل نحو أسبوعين. ويواصل العمال المضربون احتجاجاتهم اليومية أمام إدارة المستشفى، بما فيهم الأطباء، رافعين شعارات تندّد بفصل زملائهم بشكل تعسّفي، وما يترتّب على ذلك من تضييع لحقوقهم. ويطالب العمّال المضربون بتوفير المعدّات والوسائل الضرورية في المستشفى حرصاً على السير الصحيح للعمل بالنسبة لكل من مقدمي الخدمات الصحية والمرضى، وزيادة أجور العاملين وصرف علاوات التشجيع المتأخرة منذ نحو سنتين، وتعويضات المناوبة الليلية. هذا وكان قد بدأ إضراب عمال مستشفى نواذيبو منذ بداية تشرين الأول الماضي، وما يزال مستمراً.

اليمن: إضراب المعلمين

قام المعلّمون في العاصمة عدن بالإضراب من أجل الرواتب والأجور المتأخرة منذ شهرين، وقال رئيس «نقابة المعلّمين والتربويّين الجنوبيّين» في عدن، «إنّ رواتب موظّفي القطاع التربوي متوقّفة وبدأنا ندخل في الشهر الثالث، بينما كل الجهات المعنية غير مهتمّة حتى الآن». وأشار إلى أن النقابة لديها خطوات تصعيدية أخرى، على مستوى البلاد، في حال استمرار حالة التجاهل، واعتبر أنّ توقيت الإضراب وارتباطه بوقت امتحانات الفصل الدراسي الأوّل «كان خياراً موفقاً 100%، كورقة ضغط ناجحة على السلطات الحكومية والجهات المختصة، للالتفات إلى مطالبنا المشروعة. وأوضح أن مطالب النقابة تشمل أيضاً حقوقاً أخرى مثل زيادة الأجور بما يتناسب مع الوضع المعيشي المتدهور، وصرف مستحقات طبيعة العمل، وجميع العلاوات المجمّدة، فضلاً عن تفعيل التطبيب الصحّي للكادر التربوي».

عمّال المياه في إيرلندا الشمالية يتّحدون للإضراب

سيبدأ عمّال المياه في إيرلندا الشمالية، إضراباً عاماً عن العمل قبل عيد الميلاد لنزاع على الأجور. وقالت الأمينة العامة لاتحاد يونايت: «إنه لأمر مُخزٍ أنْ يتقاضى عمّال المياه في إيرلندا الشماليّة بضعةَ بنسات في الساعة أقلّ من الحدّ الأدنى الأساسي للأجور. كان على أعضائنا تلقّي زيادة لجعل أجورهم قانونيّة». وأضافت: «ينتظر هؤلاء العمال 21 شهراً للحصول على زيادة في الأجور حصل عليها موظّفو الخدمة المدنيّة الآخرون منذ فترة، من غير المقبول أنْ يؤخّر وزيرُ المالية الآن زيادةَ الأجور. يركّز الاتحاد على وضع الأجور وظروف العُمّال في المقام الأوّل وسيحصل عمّال المياه على الدعم الكامل من نقابتهم». ومن المقرَّر بدء الإضراب الثلاثاء 10 كانون الأوّل، ليتصاعد إلى إضراب شامل في 16 من الشهر نفسه.

إسبانيا: عمّال الدّهانات يضربون لأجل أجور أفضل وظروف أمان أفضل

دخل جميعُ العمّال في شركة الدهانات الإسبانية Vallejo Acrylicos في إضراب غير محدّد المدّة. وسبق أنْ أعلنوا لأول مرة عن إضراب جزئي أواخر تشرين الثاني الماضي، لكنه تصاعد بداية الشهر الجاري بإعلان إدارة الشركة أنها لن تتفاوض معهم. وفقاً لبيان صادر عن نقابة العمال CGT فإن مطالب العاملين المضربين تتضمن زيادة الأجور، وتحسين ظروف السلامة في المصنع، الذي يقولون إنه في «حالة يرثى لها». «إنّ بعض أجزاء السقف سقطت، لحسن الحظ دون إصابة أيّ شخص. هناك آلات قديمة دون صيانة وبروتوكولات التعامل في مكان العمل. هناك مسؤولون تنفيذيّون في الشركة محترفون في التحرّش في مكان العمل، وقد كرّسوا أنفسهم للتحرش وجعل حياة العمّال مستحيلة»، حسب المتحدث باسم النقابة.

مأساة السوريين... 14 عاماً من الألم والمعاناة آن لها أنْ تنتهي!

منذ انفجار الأزمة السورية في عام 2011، دخلَ السوريّون في دوامة من التشرّد، واللجوء، والجوع، والموت، حتى باتت هذه الأوضاع عنواناً دائماً لحياتهم اليومية. وما زالت هذه المأساة تتكرر، حاملة معها أعباء وكوارث جديدة كل يوم، تزيد من عمق الكارثة الإنسانية التي يعانيها الشعب السوري. لكن على الرغم من ذلك لم يفقد السوريون أملهم وتفاؤلهم المشروع بإنهاء مأساتهم عبر بوابة الحل السياسي المتمثلة بتنفيذ القرار 2254 كاملاً غير منقوص، بما يضمن لهم حرية تقرير مصيرهم واستعادة وحدة بلادهم، وصولاً للتغيير الجذري والشامل المطلوب.

التشرد واللجوء... مأساة مستمرة!

بدأت رحلة التشرد مع اتساع رقعة التصعيد العسكري في المدن والقرى السورية إثر انفجار الأزمة عام 2011، حيث أجبر ملايين السوريين على مغادرة منازلهم بحثاً عن الأمان، نزوحاً ولجوءاً!

تُشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 6،6 مليون شخص أصبحوا لاجئين خارج حدود سورية، بينما نزح 6،9 مليون آخرين داخل البلاد، يعيش معظمهم في ظروف قاسية بمخيمات تفتقر إلى الاحتياجات الأساسية، مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي، في ظل درجات حرارة قاسية شتاءً وصيفاً.

وبنتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، بالتوازي مع سوء وتردّي الخدمات العامة، استمرّت موجات اللّجوء والهجرة هرباً من الواقع المأساوي، وخاصة بالنسبة للشباب بسبب انسداد الأفق أمامهم!

ومع مستجدّات التصعيد العسكري الأخيرة، التي شملت الكثير من المدن والبلدات، بدأتْ موجاتُ نزوح وتشرُّد جديدة تُسجَّل، وإنْ كانت بأعداد أقلّ من سابقاتها، بحثاً عن أمانٍ غير مضمونٍ وغيرِ مُستدام!

الجوع... كارثة إنسانية!

تصاعدتْ أزمة الجوع واستمرّت بالتوسّع والتفاقم لتصبح أحدَ أكبر التحديات التي تواجه السوريّين. فمع انهيار الاقتصاد السوري وارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، وفي ظل حال تقسيم الأمر الواقع ومساعي تأبيده، وبذريعة العقوبات والحصار، أصبح تأمين وجبة يومية رفاهيةً تعجز عنها الغالبية المفقرة في مختلف المدن والمناطق، سواء تحت سيطرة الدولة أو غيرها!

بحسب برنامج الغذاء العالَمي، يعاني نحو 12،1 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائيّ، ممّا يجعل سورية واحدة من أكثر الدول تأثّراً بأزمة الجوع عالمياً!

وما عمّق ذلك جملةُ السياسات الاقتصادية المعيشية الظالمة المتّبعة، بالتوازي مع زيادة معدّلات النهب والاستغلال والجشع من قبل تجّار الأزمة والفاسدين من جميع الأطراف وفي جميع مناطق تقاسم النفوذ والسيطرة، فالجوع المعمَّم نتيجة للنهب والفساد المعمم.

الموت المستمر... الحرب والكوارث

لم تكن الحرب وحدها سبب الموت للسوريين، فقد أضيفت إليها كوارث طبيعية وزيادة في الأمراض نتيجة تدهور القطاع الصحّي.

فقد تسببت الزلازل، على سبيل المثال، في تفاقم المعاناة في شمالي سورية، حيث تهدّمت آلاف المنازل فوق رؤوس أصحابها، مضيفة فصلاً آخر من الألم إلى قصص السوريين ومأساتهم، كما أن تراجع القطاع الصحي بالتوازي مع سياسات إنهاء الدعم أسهما في تفشّي الأمراض المزمنة والأوبئة، التي تفاقمت بسبب سوء التغذية والجوع المعمَّم.

رغم الصورة القاتمة التي خيّمت على حياة ومعاش السوريّين طيلة السنين الماضية لا يزال هناك أمل لديهم في إنهاء مأساتهم.

القوى المستفيدة من المأساة... الاستثمار في الألم!

وسط هذه المأساة، برزت قوى عديدة، محلياً وإقليمياً ودولياً، استفادت وما زالت من معاناة السوريين، مستثمرةً في كوارثهم لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، بما في ذلك بعض المنظمات الدولية، فرغم دورها في تقديم الإغاثة، فقد بات بعضها متّهماً بالتَّسييْس، حيث أصبحت المساعدات الإنسانية في الكثير من الأحيان ورقةَ ضغط أو تجارةً تُدرّ أرباحاً عبر شبكات الفساد، وكذلك الضغط والاستثمار بورقة اللاجئين، سواء من أجل الحصول على مكاسب سياسية او من أجل الحصول على الدعم المالي.

وتصدّر المشهد محلّياً قوى الأمر الواقع، وأمراء الحرب والتجّار الفاسدون من جميع الأطراف، الذين أثْروا على حساب الجَوعَى والمشرَّدين، حيث استغلّ هؤلاء سوءَ الوضع وتراخي الرقابة وتفشّي الفساد لنهب المساعدات واحتكار السّلع الأساسية، ممّا جعل الحياة أكثر قسوة على السوريّين، فقد ساهمت قوى النهب والفساد في تعميق الجراح، كذلك ساهمت بالتعاون مع قوى الأمر الواقع بإبقاء الأزمة مستعصيةً على الحلّ طيلة السنين الماضية، للحفاظ على مصالحها ومكاسبها على حساب استمرار عذابات السوريين!

الأبعاد الاجتماعية والنفسية

لا تقتصر معاناةُ السوريين على الجوع والتّشرد واللّجوء والنزوح والخسائر المادية فقط، بل تتعدّاها إلى أبعاد اجتماعية ونفسية عميقة.

فقد حُرِمَ جيلٌ كامل من الأطفال من التعليم، خاصّةً في ظل تعدُّد المناهج التعليمية بالتوازي مع تراجع العملية التعليمية، ممّا يُنذر بمستقبل مَجهول، كما يعاني الآلاف من اضطرابات نفْسيّة نتيجة الصدمات المتكرّرة وفقدان الأحبة.

وبسبب الوضع الاقتصادي المعيشي المتردّي، وارتفاع معدّلات الفقر والجوع، تزايدت معدّلات الجريمة، بالتوازي مع تفشّي الكثير من الظواهر والآفات السلبية والهدّامة اجتماعياً، كالدّعارة والمخدّرات وغيرها... التي أصبح لها شبكاتٌ تديرها وتستفيد منها.

الآمال المعلّقة والتفاؤل المشروع

14 عاماً من الألم والمعاناة وضّحتْ للعالَم أجمَع مدى صمود وتكاتف الشعب السوري، في مناطق وجوده تحت سيطرة قوى الأمر الواقع داخلاً، وفي بلدان اللجوء خارجاً.

فرغم الصورة القاتمة التي خيّمت على حياة ومعاش السوريّين طيلة السنين الماضية، لا يزال هناك أملٌ لديهم في إنهاء مأساتهم.

فتطلعاتهم للعودة إلى ديارهم واستقرارهم بها، وإعادة بناء بلدهم، وإنهاء الصراعات المسلّحة، وإنقاذ أجيالهم القادمة من براثن الفقر والتشرّد والتخلّف، هي الدافع الذي يبقيهم صامدين ويحافظ على تفاؤلهم المشروع بتحقيق التّغيير المنشود.

لكنّ تحقيق هذا الأمل يتطلّب تضافرُ جهود كلّ القوى الوطنية والشعبية، بالتعاون مع الدّول التي لها مصلحةٌ حقيقية بإعادة الاستقرار لسورية الموحّدة أرضاً وشعباً، الأمر الذي أصبح أكثر الحاحاً من أيّ وقتٍ مضى، وخاصةً مع موجَة التّصعيد الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية استدراك عامل الزمن المتاح للوصول إلى الحل السياسي الشامل درءاً لمخاطر قد لا تُحمَد عقباها بحال التأخّر بذلك.

إنّ الاستجابة لمواجهة الكارثة التي يعيشُها السوريّون، من خلال تكاتف القوى الوطنية الجادّة من جميع الأطراف في المرحلة الراهنة، ستكون المؤشّر الأبرَز للقدرة على درء المخاطر واستعادة زمام المبادرة لإنقاذ سورية والسوريين، عبر البدء بالخطوات التنفيذية للحلّ السياسي وفقاً لمندرجات القرار 2254، وصولاً للتغيير الجذري والشامل المطلوب بما يضمن استعادة وحدة البلاد وضمان مستقبل العباد.

المهام الملحة لمنع الانزلاق إلى الفوضى

تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة لمنع الانزلاق إلى الفوضى في ظل الأزمات السياسية أو الأمنية التي قد تؤدي إلى فراغ السلطة في أي دولة، وسورية ليست استثناء، إذ إن الفراغ في السلطة سيفتح الباب أمام حالة من عدم الاستقرار والفوضى.

فالحديث عن المهام الملحة التي يجب القيام بها إثر فراغ السلطة السورية أصبح أمراً حيوياً للحفاظ على الأمن والاستقرار كأولوية، وضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة واستمرار عملها.

فالفراغ في السلطة لا يعني انهيار مؤسسات الدولة، ويجب عدم السماح بالوصول إلى ذلك، من أجل استمرار عملها والحفاظ عليها، وخاصة ضمان استمرار الخدمات الأساسية «الصحة- التعليم- الكهرباء- المياه...» كضرورة بالغة الأهمية لتجنب تزايد حال الغضب الشعبي والفوضى.

النقطة التي تعتبر ذات أهمية بالغة بهذا الصدد أيضاً هي السيطرة على السلاح المنفلت ومنع انتشار عصابات السلب والنهب.

فالفراغ في السلطة يفسح المجال لزيادة خطر السلاح المنفلت والعصابات باعتدائها على الممتلكات العامة والخاصة، الأمر الذي يعزز الفوضى ويعمق آثارها السلبية على المجتمع عموماً.

فغالباً ما يستغل الخارجون على القانون فراغ السلطة لارتكاب الجرائم والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

وبالملموس فقد تجاوز استخدام السلاح المنفلت في دمشق، بذريعة الابتهاج، كل الحدود، اعتباراً من الإطلاق العشوائي والكثيف للرصاص، وبمختلف صنوف الأسلحة الفردية، في الشوارع والأحياء السكنية للعاصمة، وصولاً لتسجيل الكثير من الإصابات بين المواطنين، في بيوتهم وفي الشوارع، بالرصاص الطائش من قبل البعض الأكثر طيشاً وانعداماً للمسؤولية، بما في ذلك تسجيل بعض الوفيات، بحسب ما تداولته بعض المواقع عن المراكز الإسعافية في المشافي، بالإضافة لما خلفته المقذوفات من أضرار مادية على الأبنية والسيارات، مثل زجاج السيارات ونوافذ البيوت وألواح الطاقة الشمسية.

وبالملموس أيضاً فقد تم تسجيل الكثير الكثير من حوادث الاعتداء على الأبنية والمنشآت العامة في جميع أنحاء العاصمة، انتهاكاً وتكسيراً، بغاية سلب محتوياتها من التجهيزات الكهربائية والإلكترونية بما في ذلك الفرش والمكاتب، مع التحطيم والتكسير المتعمد للممتلكات العامة من قبل البعض المنفلت بظل غياب السلطة وضياع المسؤوليات.

كذلك جرى الاعتداء على الكثير من السيارات المركونة، عامة وخاصة، بغاية سلب محتوياتها أو سرقتها.

كل ما سبق جرى وما زال مستمراً من قبل الطائشين والعصابات والمجموعات الخارجة عن القانون استغلالاً لفراغ السلطة وغياب الرقابة والمحاسبة، وهو أحد أشكال الفوضى التي يُخشى من تفاقمها.

وتبرز كذلك أهمية تأمين المتطلبات والاحتياجات المعيشية للمواطنين، وخاصة الغذائيات الأساسية كالخبز والسكر والرز والبرغل والمعلبات وغيرها، فالفراغ في السلطة، بظل حال الانفلات الأمني وانتشار مجموعات النهب والسلب، يؤدي لانكفاء عمل الأسواق وإغلاق المحال التجارية، كإجراءات احترازية مشروعة، قلقاً وخوفاً، بالإضافة لزيادة معدلات الاستغلال من قبل محتكري السلع والمواد الغذائية، وهو ما جرى ويجري عملياً، ومع استمرار ذلك فإن تأمين هذه المتطلبات الحياتية للمواطنين ستواجه الكثير من الصعوبات، وبالتالي ستعزز من فرص تكريس حال الاحتقان والغضب الشعبي وصولاً لتعميم الفوضى وتعميقها.

إن ضمان عدم التعدي على مؤسسات الدولة وضمان قيامها بعملها واستمراره، وكذلك ضمان وضبط الأوضاع الأمنية وحماية المدنيين وممتلكاتهم، وضمان استعادة الأسواق والأنشطة التجارية والاقتصادية والخدمية، وصولاً لحماية الدولة والمجتمع من الانزلاق للفوضى، كل ذلك يتطلب البدء الفوري بالإجراءات الكفيلة لترميم فراغ السلطة.

فعلى الرغم من أهمية الإعلان عن استئناف عمل الحكومة والجهات العامة، ومن أهمية الإعلان عن بعض الإجراءات الأمنية مثل منع التجول خلال ساعات محددة، فإن ذلك يعتبر إجراءات مؤقتة وغير كافية لتكريس الاستقرار والأمان المجتمعي الذي يمنع الانزلاق للفوضى! فالاستقرار المطلوب على مستوى ملء فراغ السلطة للقيام بجميع واجبات الدولة ومهامها، بما في ذلك طبعاً مهام الدفاع عن الوطن والمواطنين من أي اعتداء داخلي أو خارجي، ومهام الحوار الوطني والتفاوض الدولي بما يضمن استقلال وسيادة القرار الوطني، ويضمن وحدة الشعب السوري وسلامة ووحدة وسيادة البلاد، هو استقرار عنوانه العريض سياسي أولاً وآخراً.

ومن مندرجات هذا العنوان العريض، وبكل اختصار، تبرز أهمية وضرورة الإسراع بتشكيل جسم حكم انتقالي يمثل القوى السياسية والمجتمعية في عموم البلاد، ويعبر تماماً عن المصالح الوطنية العامة ومصالح المواطنين الخاصة، كي يكتسب الشرعية الكافية لاتخاذ القرارات اللازمة خلال المرحلة الانتقالية، وصولاً لإعداد دستور جديد وانتخابات نزيهة وشفافة وفق القواعد الديمقراطية، مع تحديد مواعيد وجداول زمنية ملزمة، لتكتسب السلطة المنتخبة شرعيتها مباشرة من كل السوريين.

المرحلة صعبة لا شك وتتطلب تكاتف جميع السوريين بقواهم السياسية والمجتمعية لتجاوز صعوباتها بأسرع وقت ممكن، كي تستعيد البلاد سيادتها وقرارها الوطني المستقل ويستعيد السوريون حقهم بتقرير مصيرهم وبما يحقق ويضمن حاضرهم ومستقبل أبنائهم بعد كل ما عانوه من عسف خلال السنوات والعقود الطويلة الماضية.

السخرية كملاذ اضطراري ووسيلة للتعبير والتغيير

بسبب المآسي التي يعانيها السوريون منذ سنوات طويلة، أصبحت السخرية وسيلة شائعة للتعامل مع الألم والواقع المرير.

هذه الظاهرة ليست غريبة في المجتمعات التي تواجه أزمات إنسانية واقتصادية معيشية حادة، ولكنها اكتسبت عند السوريين أبعاداً أعمق، حيث باتت ملاذاً نفسياً ومجتمعياً، يعكس وعياً بواقع الحال وبؤسه ورفضاً له.

بحسب مختصي علم النفس فإن السخرية تعتبر آلية دفاعية تنتمي إلى ما يُسمى بالتسامي، وهي إحدى طرق العقل البشري للتعامل مع التوتر والضغط النفسي.

فعندما يعجز الإنسان عن تغيير الواقع أو مواجهته بشكل مباشر، يلجأ إلى إعادة تأطيره بشكل ساخر، مما يمنحه شعوراً بالسيطرة ولو بشكل وهمي.

بالنسبة للسوريين، كان للقصف والدمار واللجوء والفقر والتشرد والجوع أثر مدمر على الحالة النفسية العامة، ومع ذلك، وجدت السخرية طريقها إليهم كوسيلة للنجاة، عبر النكتة أو التعليقات الساخرة، حيث يستطيع الفرد التعبير عن ألمه دون الوقوع في هاوية الاكتئاب.

فعندما يسخر الإنسان من معاناته، فإنه ولو للحظة، يُضعف أو يخفف قبضتها عليه.

السخرية ليست وسيلة فردية للهروب النفسي فقط، بل هي أيضاً وسيلة اجتماعية لتعزيز الشعور بالجماعة والانتماء.

ففي المجتمعات التي تواجه أزمات، تصبح السخرية لغة مشتركة تعكس واقعاً جماعياً.

فعلى منصات التواصل الاجتماعي تنتشر النكت والعبارات الساخرة التي تتناول مواضيع مثل انقطاع الكهرباء، غلاء الأسعار، أو الفساد وغيرها...

هذه السخرية الجماعية ليست مجرد تسلية، بل كانت طريقة السوريين للتعبير عن شعورهم المشترك بالظلم والمعاناة، وكذلك تحمل في طياتها انتقاداً مبطناً للواقع ورغبة عميقة في تغييره، حتى وإن بدا هذا التغيير بعيد المنال.

السخرية السورية الدارجة تظهر وكأنها تحمل تناقضا صارخاً بين عمق المعاناة وسطحيةً التعبير عنها، لكن هذا التناقض الظاهر على السطح يعكس فلسفة عميقة للحياة، مفادها أن الضحك هو السلاح الأخير في وجه الألم.

فالسوري عندما يضحك ويتهكم على وضعه، فإنه يرسل رسالة واضحة لنفسه ولمن حوله تقول لن نسمح للمآسي أن تهزمنا، ولن نسمح بأن تضعف لدينا دوافع التغيير.

كذلك لعبت السخرية دوراً سياسياً هاماً في المجتمع السوري، حيث استخدمت كوسيلة للتعبير عن رفض السلطة أو انتقاد ممارساتها.

ففي ظل الأنظمة التي تقمع حرية التعبير، تصبح السخرية وسيلة آمنة ولو نسبياً لنقل رسائل الرفض والمعارضة.

فالنكتة السياسية كانت وما زالت جزءاً من التراث السوري، وقد استعادت زخمها بقوة خلال سني الخرب والأزمة، حيث اكتسبت طابعاً أكثر جرأة وعمقاً وشمولية.

فالسخرية بالنسبة للسوريين لم تكن مجرد ملاذ مؤقت من الألم، بل كانت فعل مقاومة ووسيلة للتعبير وأداة للتكاتف المجتمعي من أجل التغيير، وهي كذلك تعكس الرغبة العميقة في حب الحياة، حتى وإن كانت بأحلك صورها.

الفواكه الاستوائية في الساحل بديل أم رديف للزراعات الأخرى؟

منذ عشرات السنين استَقدمت بعض بذور أشجار الفواكه الاستوائية برفقة بعض المواطنين العائدين من المهجر، وخاصة من دول أمريكا اللاتينية، ونجحت هذه الأشجار وأعطت ثماراً وفيرة الإنتاج وحلوة المذاق، لكنها بقيت زراعات خاصة، ضمن الحدائق المنزلية غالباً، ولم تتوسع كزراعات تصنف ضمن المحاصيل الإنتاجية، مثل الحمضيات والمحميات والقمح والزيتون، كأهم محاصيل زراعية في الساحل، وخاصة طرطوس.

انتشرت هذه الزراعات في السنوات القليلة الماضية بسرعة هائلة، وأصبحت ظاهرة اقتلاع أشجار الزيتون، والحمضيات خاصة، ظاهرة تتوسع بسرعة، إلى درجة أقلقت الجهات المعنية، التي بدأت بالحديث عن الضوابط والعقوبات لمن يقتلع أشجاراً مثمرة ويزرع مكانها أشجاراً استوائية، من الزراعات السابقة «حمضيات، زيتون، قمح»، باستثناء أشجار الموز التي كان لها رعاية وتشجيع من قبل وزارة الزراعة.

البداية

بدأت مشاريع الزراعات الاستوائية كفكرة لدى بعض الشباب الطموحين المالكين لأراض زراعية مخصصة لزراعة الأشجار المثمرة، وخاصة الحمضيات، وإلى حد بعيد الزيتون والمحميات، ومعظم هذه الأراضي ورثوها عن آبائهم مزروعة بتلك الأصناف، وكانت الفكرة البحث عن بديل عندما تدنّت أسعار الحمضيات إلى أدنى مستوياتها، إلى درجة أصبحت ظاهرة ترك المحصول «يتعفن» على الشجرة أوفر اقتصادياً من تكاليف «القطاف- العبوات- النقل- سمسرة سوق الهال»، وكذلك الزيتون في الأراضي التي أصيبت بمرض «عين الطاووس» وخرجت من الإنتاج نهائياً! فبغياب الأفق الملموس لقيام الجهات المعنية بحل هذه المشكلة الإنتاجية، كان البحث عن البديل منطقياً ومشروعاً، وكانت هناك صعوبات في البداية، لكن نجاح البعض في زراعة الأشجار الاستوائية ساعد في انتشارها بسرعة غير متوقعة!

المقارنة كعامل محفز

تلعب المقارنة دوراً أساسياً في البنية الزراعية في الساحل، لصغر المساحات وتلاصقها مع بعضها البعض ضمن العلاقات الاجتماعية المتداخلة، فالعبارة الاجتماعية «جاري بالأرض» مألوفة أكثر من عبارة «جاري بالسكن» في المناطق الزراعية التي تسمى «الوطى»، الأراضي الزراعية ما بين المرتفعات والبحر، «والسهل» الأراضي المنبسطة البعيدة نسبياً عن المرتفعات الجبلية.

وأصبح المزارع أمام خيارين، بعد المقارنة مع نجاح تجربة الأشجار الاستوائية، إما الاستمرار بالمعاناة السابقة نفسها «مرة بتصيب، مرات ما بتصيب»، وإما الانتقال إلى هذه التجربة، وخاصة مع قلة الرعاية من الجهات المعنية للزراعات التقليدية لديه، وكانت عملية الانتقال متاحة وسهلة، من حيث وجود الأرض الصالحة لذلك، والكادر الذي امتلك خبرة زراعية على مستوى عال!

وأصحاب هذه التجربة الناجحة يدافعون عنها، فقد صرح رئيس جمعية منتجي الفواكه الاستوائية لبعض وسائل الإعلام الإلكترونية وعبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي، بأن مستلزمات الإنتاج للزراعات الاستوائية أقل بكثير مما تحتاجه الزراعات السابقة، كالبندورة وغيرها من الزراعات المحمية، حيث كلفة الإنتاج في الزراعات المحمية تتكرر سنوياً وبأسعار تفوق مقدرة المزارع والقيمة الإنتاجية للمحصول، أما زراعة الأشجار الاستوائية، تخسر مرة واحدة أثناء زراعتها، حيث كل /10/ دونمات استوائية تحتاج إلى شخص واحد للاعتناء بها، أما /10/ دونمات حمضيات فبحاجة إلى أربعة أشخاص، وحاجة المواد الكيميائية للزراعات الأخرى كبيرة، أما الزراعات الاستوائية فأثناء زراعة الغراس فقط، ثم تعيش على الطبيعة لوحدها، عداك عن جمال الطبيعة الناتج عنها .

وكمثال على ذلك فإن شجرة الموز تُزرع مرة واحدة، وتعطي إضافة إلى العنقود «ثمارها» من /4-5/ شجيرات حولها، تُزرع من جديد في أماكن أخرى، أو تباع لمزارعين آخرين!

وكميزان اقتصادي فإن كيلو البرتقال «أبو صرة» كان يباع بأربعة آلاف ليرة، في حين كيلو «الأفوكاتو» بيع بعشرات الأضعاف «الآن أنخفض السعر أقل من السابق لزيادة إنتاجه محلياً»!

الليمون الحامض أيضاً يعطي الطن من /200-300/ ألف ليرة، أما «الدراغون» فيعطي قيمة الطن الواحد من ثماره نحو /20/ مليون ليرة حالياً!

ودافعت الجمعية عن مشروعية وقوننة هذه الزراعات من قبل اتحاد الفلاحين، وأن الأراضي المزروعة بهذه الأشجار لا تتعدى خمسة آلاف دونم، ودخل هذه الزراعات يعادل /20/ ضعف الزراعات الأخرى، ولا يطلبون الدعم من الدولة، ويقدمون العملة الصعبة للبلد عن طريق تصدير هذه الفواكه مقارنة مع كلفة استيرادها من الخارج، فما المانع أن تكون طرطوس طليعة المصدرين للفواكه الاستوائية بما منته عليها الطبيعة من مناخ يقارب المناخ الاستوائي، وأن تكون هذه الزراعات رديفاً للبندورة والحمضيات والزيتون والقمح والمحميات، خاصة أنها خالية من المواد الكيميائية!

طموح الشباب

تنوعت أصناف ثمار الأشجار الاستوائية التي تزرع في الساحل، ولكل صنف أنواع متعددة أيضاً، وأهم الأشجار «الفيجويا- القشطة بأنواعها- الأفوكاتو بأنواعه- البابايا-الجوافة - الدراكون بأنواعه...».

وعلى لسان رئيس جمعية منتجي الفواكه الاستوائية بأنه كانت في عام 2011 حالة واحدة من هذه الزراعات كمحصول إنتاجي، وأهم مشروع الآن ابتدأ عام 2017، والآن يوجد لا يقل عن خمسة آلاف عائلة تعتمد على هذه الزراعات، ويوجد حالياً ما يقارب /95/ صنفاً، والبعض من الشباب طور فكرة الزراعة هذه، وبدأ بفكرة إنشاء مقهى صغير لاستقدام الزوار للتمتع بجمال الطبيعة «الاستوائية»، وتوسعت إلى أن أصبحت مقصداً سياحياً صغيراً لكنه مشهور، حيث يتذوق الزائر هذه الفواكه عن الشجرة الأم ضمن وجبات تقدم له بأسعار منخفضة عن السوق، وفي الوقت نفسه يقوم صاحب المنشأة بزراعة البذور الناتجة ضمن مشاتل خاصة لتباع كشتول لمن يرغب، وبالتالي يكون قد حقق ثلاث مراحل من الإنتاج المادي. وقال أيضاً: إن من ضمن الزوار طلاب جامعات ممن يعملون حلقات بحث عن الفواكه الاستوائية.

كانت الفكرة البحث عن بديل عندما تدنت أسعار الحمضيات إلى أدنى مستوياتها إلى درجة أصبحت ظاهرة ترك المحصول «يتعفن» على الشجرة أوفر اقتصادياً!

نجحت زراعة الدراكون بأنواعه «الأبيض- الأحمر- الأصفر»، ليس في الأراضي الزراعية فقط، بل في كل زاوية مهملة من الأرض، كالأسيجة والزوايا المهملة، وما ميزه عن غيره نجاحه على أسطحة المنازل، حيث يزرع ضمن عبوات بلاستيكية أو معدنية، وأصبحت ظاهرة لافتة للنظر في معظم بيوت الساحل، ويؤدي وظيفتين الأولى، الاكتفاء الذاتي للأسرة، والثاني جمال الطبيعة حيث يغطي نسبياً التلوث البصري الحاصل على أسطحة المنازل، وأنه مفيد للبيئة.

موقف الجهات المعنية

اعتبرت وزارة الزراعة انتشار ظاهرة الزراعات الاستوائية، ونزع البيوت البلاستيكية، وقطع أشجار الزيتون والحمضيات، وأيضاً بعض الأراضي التي كانت تزرع بالقمح، ظاهرة غير محمودة النتائج، وحذرت من انتشار هذه الظاهرة كبدائل للزراعات السابقة، عدا الموز حيث سهلت عملية زراعته، وغضت الطرف عن الأراضي «البور» التي لم تزرع سابقاً بالزراعات السابقة، وصرحت بعض الجهات المعنية بأنها لن تقدم لهذه الزراعات ما تقدمه للزراعات السابقة مثل «القروض- السماد- المازوت الزراعي... إلخ».

وصرح اتحاد الفلاحين بأن «الشوكولا والدراجون والأفوكاتو ...» تهدد محاصيلنا الأصلية، ولن تكون بديلة عن الحمضيات، وستكون هناك مخالفات لمن يقتلع أشجار الحمضيات...

أين التخطيط الاستراتيجي؟

انتشرت زراعة الموز بسرعة دون التخطيط لها، حسب رأي المزارعين القدامى، وظهرت بعض الإصابات الفطرية المرضية في بعض مزارع الموز، والسبب بحسب بعض الرسميين بأن هذه الشتول قادمة من الخارج ودخلت البلاد دون موافقة وزارة الزراعة وخضوعها للحجر الزراعي الصحي!

وقال رئيس الجمعية بأن الموز الذي زُرع في سورية هذا العام، بمحافظتي اللاذقية وطرطوس، بعد عامين سيكفي ثلاث دول مثل سورية، وجميع دول الجوار تزرع الموز، وهذه المادة مستهلكة، ويجب الانتباه إذا لم يُحضر للتصدير سيتلف، لأن حياته بعد النضج من خمسة إلى ستة أيام، يجب أن تكون الاتفاقيات جاهزة مع الدول الأخرى كي تبدأ تصديره مباشرة من العنقود إلى السوق، وإذا لم ننتبه إلى ناحية ربط الزراعة بالتجارة والصناعة، سيكون مصير هذه الزراعات كمصير سابقتها من الحمضيات والمحميات... إلخ.

فهل سيكون مصير الزراعات الاستوائية كمصير الحمضيات في ظل استمرار التغافل الرسمي عن وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ للاستفادة من المحاصيل بحيث تكون رديفة لبعضها البعض وليست بدائل، ولضرورة تحسينها وتطويرها، بما يضمن مصلحة المزارعين ويتوافق مع المصلحة الوطنية؟!

المكسيك وطريقها الخاص بين الصين والولايات المتحدة

قال ترامب ذات مرة: «أجمل كلمة في القاموس هي الرسوم الجمركية، إنها كلمتي المفضلة». في نظره، لم تكن الرسوم الجمركية مجرد قضية اقتصادية، بل أداة سياسية لتحقيق أهدافه. وها هو، وقبل أن يعود رسمياً إلى البيت الأبيض، يلوّح مجدداً بـ «عصا الرسوم الجمركية». فقد أعلن نيته فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على جميع السلع المستوردة من المكسيك وكندا فور تسلمه الرئاسة. بالإضافة إلى ذلك، هدد بفرض رسوم إضافية بنسبة 10% على جميع السلع المستوردة من «الصين».

■ هان شياو بنغ*
ترجمة: أوديت الحسين

وفقاً لبيانات عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 27,72 تريليون دولار، مقارنة بـ 1,79 تريليون دولار فقط للمكسيك. يعني ذلك أن الاقتصاد الأمريكي أكبر بنحو 15,5 مرة من الاقتصاد المكسيكي. إذا كانت الحروب التجارية والجمركية بين الولايات المتحدة و«الصين» تندرج تحت مبدأ «قتل ألف من العدو، وخسارة 800»، فإن الوضع مختلف تماماً بالنسبة للمكسيك.

فيما يخص التجارة الثنائية، يعتمد الاقتصاد المكسيكي بشكل كبير على السوق الأمريكية، خاصة في الصادرات. وخلال السنوات السبع الماضية، وبسبب عوامل مثل الحرب التجارية بين «الصين» والولايات المتحدة، تعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين. لم تصبح المكسيك الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة فحسب، بل أصبحت أيضاً في عام 2023 المصدر الأول للمنتجات إلى السوق الأمريكية.

لكن هذا التعاون عزز بشكل أساسي أهمية الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للمكسيك، مما أدى إلى زيادة تركيز صادرات المكسيك نحو السوق الأمريكية. ففي عام 2017، بلغت قيمة صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة 326,78 مليار دولار، وهو ما يمثل 79,8% من إجمالي صادراتها. وبحلول عام 2023، ارتفعت هذه النسبة إلى 82,7%، وفي الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، وصلت إلى 83%. مما يعني زيادة بنسبة 3,2% في أقل من 8 سنوات. على الجانب الآخر، انخفضت نسبة الواردات المكسيكية القادمة من الولايات المتحدة من 46,3% في عام 2017 إلى 41,1% في عام 2024، أي بانخفاض قدره 5,2%.

أما فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها الولايات المتحدة إلى المكسيك، فإنها تتكون بشكل أساسي من منتجات الطاقة والمحاصيل الزراعية، وهي منتجات يمكن استبدالها بسهولة في السوق المكسيكية. على سبيل المثال، تشكل الذرة وحدها نحو 30% من صادرات الذرة الأمريكية إلى المكسيك، بينما تمثل باقي السلع نسباً أقل بكثير.

في المقابل، تعتمد الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة بشكل كبير على السوق الأمريكية، خاصة في قطاعات السيارات، المعدات الميكانيكية، والإلكترونيات. وتشكل هذه القطاعات الثلاثة نحو ثلثي صادرات المكسيك، ويُباع أكثر من 80% منها في السوق الأمريكية.

بسبب هذا الاعتماد الكبير على الاقتصاد الأمريكي، ورغم أن الحكومة المكسيكية تبنت مواقف مستقلة نسبياً في القضايا السياسية الدولية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أنها تجد نفسها مضطرة إلى تقديم تنازلات للولايات المتحدة في القضايا الاقتصادية، مثل الهجرة والمخدرات، لحماية مصالحها الاقتصادية.

هل يمكن للمكسيك تحقيق «الإحلال الوارداتي»؟

في ظل الحرب التجارية بين «الصين» والولايات المتحدة، وضعت الحكومة المكسيكية آمالاً كبيرة على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة وكندا لتحقيق استراتيجية «الإحلال الوارداتي».

لطالما أبدت الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية حماساً لسياسات «الإحلال الوارداتي»، بهدف تحقيق التصنيع المحلي. وقد سعت حكومة الرئيس المكسيكي السابق، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، إلى تعزيز سياسات الإحلال الوارداتي ليس فقط في المكسيك، بل في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، للحد من الاعتماد على المنتجات الصناعية الآسيوية.

في بداية فترة ولايته، قدم أوبرادور خطة شاملة لتطوير المنطقة، هدفها حشد الدعم الدولي، خاصة من الولايات المتحدة، لتعزيز التصنيع المحلي، وتحقيق نمو اقتصادي، ورفع مستويات التوظيف والدخل في المنطقة. وكانت هذه الخطة تهدف إلى معالجة جذور مشكلة الهجرة غير الشرعية من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة.

خلال قمة دول أمريكا الشمالية لعام 2021، شدد الرئيس المكسيكي آنذاك على أهمية تغيير السياسات الاقتصادية الراهنة. وحذر أنه بحلول عام 2051، «قد تسيطر الصين على 42% من التجارة الدولية، في حين ستتراجع حصة دول أمريكا الشمالية الثلاث من 13% في عام 2020 إلى 12%». ودعا إلى توجيه الاستثمارات الأمريكية والكندية نحو المكسيك لزيادة القدرة الإنتاجية المحلية واستبدال المنتجات المستوردة من خارج المنطقة تدريجياً بمنتجات محلية.

في القمة العاشرة لدول أمريكا الشمالية عام 2023، وبضغط من المكسيك، تم إطلاق «مبادرة الإحلال الوارداتي» رسمياً. وفقاً لهذه المبادرة، تم الاتفاق على خفض واردات المنتجات الآسيوية بنسبة 25% تدريجياً، واستبدالها بمنتجات محلية تعتمد على مفهوم «التعهيد القريب Nearshoring، وهو استراتيجية تقوم على نقل عمليات الأعمال أو الإنتاج إلى بلد قريب جغرافياً بدلاً من الاعتماد على دول بعيدة» لضمان استدامة سلاسل التوريد والصناعات في المنطقة. تهدف هذه السياسة إلى فصل سلاسل التوريد الصناعية في أمريكا الشمالية عن نظيرتها الآسيوية، ونقلها تدريجياً إلى المنطقة.

أعربت الرئيسة الحالية للمكسيك، كلوديو شينباوم، عن تأييدها لهذه السياسة، مؤكدة أن أحد الأهداف الرئيسية لحكومتها هو تطوير الصناعة الوطنية، وزيادة نسبة المكونات المحلية في المنتجات، واستبدال جزء من الواردات من «الصين» بمنتجات مكسيكية.

إذن، هل يمكن تحقيق «مبادرة الإحلال الوارداتي»؟ إذا نظرنا فقط إلى السوق الأمريكية، فإن حصة المنتجات الآسيوية في صادراتها إلى الولايات المتحدة قد شهدت بالفعل اتجاهاً للتقلص بين عامي 2017 و2024. خلال هذه الفترة، انخفضت حصة صادرات بلادنا من السوق الأمريكية بنسبة 8,2%، بينما زادت حصة المنتجات المكسيكية بنسبة 2,3%. أصبحت المكسيك أكبر دولة مصدرة إلى الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، زاد الفائض التجاري الثنائي للمكسيك مع الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث ارتفع من 132,31 مليار دولار في عام 2017 إلى 234,73 مليار دولار في عام 2023، أي تضاعف خلال سبع سنوات. إلى حد ما، تحقق منطقة أمريكا الشمالية «الإحلال الوارداتي».

لكن يجب أيضاً ملاحظة أنه في الفترة من 2017 إلى 2024، زادت حصة المنتجات الآسيوية في السوق المكسيكية، حيث ارتفعت حصة المنتجات الصينية بنسبة 2,4%. بمعنى آخر، بينما يبدو أن السوق الأمريكية تمارس إحلالاً لوارداتها من المنتجات الصينية، تحل المنتجات المكسيكية وغيرها تدريجياً محل المنتجات الصينية. ولكن في السوق المكسيكية نفسها، يزداد الاعتماد على المنتجات الصينية. هذا الاتجاه يرتبط بشكل واضح بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، أي التحول من «صنع في الصين» إلى «صنع بواسطة الصين».

الرئيسة المكسيكية الجديدة، كلوديو شينباوم، تأمل أن تتمكن المكسيك في المستقبل من تطوير سلاسل التوريد والإنتاج المحلية، وتقليل الاعتماد على المنتجات الوسيطة من الصين وغيرها. إذ إنه إذا اقتصر الأمر فقط على زيادة الاستثمار الأجنبي في إنشاء مصانع معالجة محلية دون بناء سلاسل توريد وصناعات تكاملية، فسيظل الاعتماد على استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة قائماً. وبالتالي، ستكون الأرباح المحلية محدودة ولن تحقق فوائد حقيقية كبيرة للاقتصاد المحلي أو فرص العمل.

لكن نظراً للمشكلات المرتبطة بقدرة المكسيك على الحوكمة، والقوانين واللوائح، والأمن الاجتماعي، والبنية التحتية، وجودة العمالة، وأساسيات سلاسل التوريد، فإن تغيير وضع سلاسل الإنتاج فيها قد يكون طريقاً طويلاً.

في الوقت نفسه، فيما يتعلق بما يسمى بـ«مبادرة الإحلال الوارداتي في أمريكا الشمالية»، فإن إدارة ترامب، إذا عادت إلى البيت الأبيض، من غير المرجح أن تولي اهتماماً كبيراً للمبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف. من المحتمل جداً أن تعود إلى النهج التقليدي القائم على استغلال القوة الأمريكية في المفاوضات الثنائية والضغط الشديد.

فيما يتعلق بالفائض التجاري الضخم للمكسيك مع الولايات المتحدة، من المرجح أن يواصل ترامب التلويح بـ«عصا الرسوم الجمركية» ضد المكسيك. كما قد يسعى إلى منع المنتجات الصينية التي تصل إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك. علاوة على ذلك، قد يستغل ترامب مراجعة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 2026 لإعادة التدقيق أو حتى إعادة التفاوض بشأن الاتفاقية بهدف ممارسة ضغوط شديدة على المكسيك.

كل هذا يلقي بظلال من الشك على خطة «الإحلال الوارداتي» في المكسيك. وبالتالي، يبقى مستقبل الاقتصاد المكسيكي مليئًا بعدم اليقين.

من 2017 إلى 2024 زادت حصة المنتجات الآسيوية وخاصة الصينية في السوق المكسيكية

■ *مدرس في جامعة فوجيان للتكنولوجيا، وأستاذ في الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك

الصين تستفيد من دروس السوفييت:

تُعتبر الصين منذ عشر سنوات «منذ عام 2014 تقريباً» أكبر اقتصاد في العالم إذا قيس الناتج المحلي الإجمالي «GDP» على أساس تعادل القوة الشرائية للعملة الوطنية مع الدولار الأمريكي. ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية منذ ذلك الحين. ووفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية «WTO»، احتلت الصين المركز الأول عالمياً في قيمة الصادرات السلعية منذ عام 2009، وظلت تحافظ على هذا المركز طوال الخمسة عشر عاماً الماضية مع زيادة الفارق بينها وبين الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية. وفي عام 2023، بلغت حصة الصين من الصادرات العالمية 17,5%، مقارنة بحصة الولايات المتحدة التي بلغت 10,5% فقط. ومع ذلك، يختلف الوضع فيما يتعلق بالواردات، حيث تأتي الولايات المتحدة في المركز الأول والصين في المركز الثاني. ففي العام الماضي، كانت قيمة الواردات الأمريكية أعلى بنسبة 24% من الواردات الصينية.

■ سعد خطار

يمكن تفسير هذه الفجوة بسهولة: تمتلك الصين فائضاً كبيراً في ميزانها التجاري «رصيد إيجابي»، بينما تعاني الولايات المتحدة من عجز كبير «رصيد سلبي». ومن حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية، تفوقت الصين على الولايات المتحدة في عام 2013، ومنذ ذلك الحين تُعتبر الصين القائد بلا منازع في هذا المجال. ومع ذلك، تقلص الفارق بين الصين والولايات المتحدة مؤخراً في إجمالي حجم التجارة الخارجية. حيث بلغت الصادرات الصينية في عام 2023 نحو 3,38 تريليون دولار، والواردات 2,55 تريليون دولار، ليغدو الفائض التجاري الصيني نحو 0,83 تريليون دولار، وليبلغ إجمالي التجارة الكلي نحو 5,93 تريليون دولار.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، وفي بيانات العام ذاته، فقد بلغت الصادرات الأمريكية نحو 2,02 تريليون دولار، والواردات 3,17 تريليون دولار، ليصبح العجز التجاري الأمريكي نحو 1,15 تريليون دولار، وليبلغ إجمالي التجارة الكلي نحو 5,19 تريليون دولار.

التنمية الاقتصادية السريعة للصين وتأثيرها على التجارة الخارجية

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الأولى في أوائل الثمانينيات، ركزت الصين على التوسع في الأسواق الخارجية. ففي عام 1981، بلغت صادرات وواردات الصين 22,5 و21,7 مليار دولار على التوالي. بينما في عام 2001، وصلت الصادرات والواردات إلى 266,1 و243,6 مليار دولار على التوالي. ما يعني أن صادرات وواردات الصين زادت بأكثر من عشرة أضعاف خلال عقدين من الزمن!

وشهدت الصين معدلات نمو اقتصادي مرتفعة جداً بين عامي 1983 و2013، حيث بلغ متوسط النمو السنوي حوالي 10%. وكان ذلك إلى حد كبير مدعوماً بالزيادة السريعة في الصادرات. واكتسبت الصين زخماً إضافياً في عام 2001 عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية «WTO»، حيث فتحت هذا العضوية أمامها العديد من الأسواق للسلع ذات القيمة المضافة العالية، والتي كانت الصين تستهدفها بسبب توفر العمالة الرخيصة.

من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية تفوقت الصين على الولايات المتحدة في عام 2013 ومنذ ذلك الحين تُعتبر الصين القائد بلا منازع في هذا المجال

لكن في القرن الحالي، بدأت بعض المحركات الرئيسية التي ساهمت في نمو الصادرات الصينية في التباطؤ، ومنها:

ارتفاع تكلفة العمالة: بفضل تحسين نظام الأجور، أصبحت العمالة في الصين أكثر تكلفة، مما «قلل» نظرياً من تنافسية السلع الصينية في الأسواق العالمية.

منافسة الأسواق الناشئة: زادت مشاركة العديد من الدول في الأسواق العالمية، خاصة الدول النامية مثل الهند، إندونيسيا، المكسيك، فيتنام، تايلاند، وماليزيا، مما أدى إلى تقليص الحصة السوقية للصين بديهياً.

السياسات الحمائية الأمريكية: مع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، تبنت الولايات المتحدة سياسات حمائية واضحة تجاه السلع الصينية، حيث كانت السوق الأمريكية تاريخياً السوق الرئيسية للصادرات الصينية. وبعد فوزه مؤخراً في الانتخابات الرئاسية، أعلن ترامب أنه سيواصل هذه السياسات، مع وعد بفرض رسوم جمركية تتراوح بين 60% و100% على السلع الصينية.

التوترات السياسية بسبب تايوان: تصاعدت التوترات السياسية بين واشنطن وبكين بسبب قضية تايوان، مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية إضافية من جانب واشنطن وحلفائها الرئيسيين ضد الصين.

تشكّل هذه التحديات مجتمعة ضغطاً على الاقتصاد الصيني، مما يدفعه لإعادة النظر في استراتيجياته التجارية والتنموية.

نتائج السياسات الحمائية الأمريكية بدأت تظهر بوضوح

وفقاً لبيانات الجمارك الصينية، انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة في نهاية عام 2023 بنسبة 13,1%، حيث وصلت إلى 500,29 مليار دولار. في الوقت نفسه، انخفضت واردات الصين من الولايات المتحدة بنسبة 6,8%، لتصل إلى 164,16 مليار دولار. وبشكل عام، تراجع حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة في العام الماضي بنسبة 11,6%.

أما إجمالي صادرات الصين إلى جميع دول العالم في عام 2023 فقد بلغ 3,38 تريليون دولار، بانخفاض قدره 4,6% مقارنة بالعام السابق. وواجهت الواردات أيضاً تراجعاً أكبر بنسبة 5,5%. لكن رغم ذلك، تحسنت الأوضاع بعض الشيء هذا العام، حيث شهد النصف الأول من عام 2024 زيادة بنسبة 2,9% في حجم التجارة الخارجية للصين، ليصل إلى 2,98 تريليون دولار. وزادت الصادرات بنسبة 3,6%، لتصل إلى 1,71 تريليون دولار، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 2%، لتصل إلى 1,27 تريليون دولار. لكن القيادة الصينية تدرك أن توسيع التجارة في الأسواق العالمية أصبح أكثر صعوبة. وبالتالي، يجب عليها التوجه بشكل أكبر نحو السوق المحلية والتخلي عن نموذج الاقتصاد المعتمد على التصدير. وقد بدأ الرئيس الصيني شي جين بينغ في الحديث عن هذه الفكرة في عام 2018، بعد أن بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تهديد الصين بتقليص صادراتها بشكل كبير وإعادة التوازن إلى التجارة بين البلدين.

منذ شهر أيار 2020، بدأ المسؤولون الصينيون في التحدث عن استراتيجية «الدورة الداخلية»، التي تعطي الأولوية للاستهلاك المحلي والأسواق المحلية والشركات الوطنية كمحركات رئيسية للاقتصاد الصيني. وعند إعداد الخطة الخمسية الرابعة عشرة للصين «2021–2025»، تم تعديل اسم الاستراتيجية إلى

التوجه نحو السوق الداخلية أولاً

«الدورة المزدوجة»، والتي تهدف إلى الجمع بين التوجه نحو السوق المحلية والتوجه نحو السوق الخارجية. وكان الرهان على أن هذا الجمع بين الاتجاهين سيحقق تأثيراً فعالاً.

التوجه نحو «الدورة الداخلية» والاستفادة من النموذج السوفييتي

في عام 2023، أدركت القيادة الصينية أن استراتيجية «الدورة المزدوجة» تحتاج إلى تعديل جديد لصالح «الدورة الداخلية». فقد أصبح تهديد فرض العقوبات من جانب الولايات المتحدة وحلفائها حقيقياً، ليس فقط فيما يتعلق بتقييد أو حظر صادرات الصين، بل أيضاً في فرض قيود على شراء بعض السلع من الولايات المتحدة وحلفائها، خصوصاً تلك الضرورية لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والأسلحة.

في هذا السياق، بدأ المسؤولون الصينيون في استخدام مصطلح «الاعتماد الاقتصادي الذاتي»، مما يعني أن البلاد يجب أن تلبي احتياجاتها بشكل أساسي من الإنتاج المحلي. كما تم الحديث عن «السوق الداخلية الموحدة»، حيث يجب دمج الأسواق الإقليمية والمحلية في سوق وطني واحد، ليكون أكبر سوق داخلي في العالم، بالنظر إلى عدد سكان الصين الذي يقترب من 1,5 مليار نسمة. ويعد التوجه نحو هذا السوق الضخم ضماناً لفعالية الإنتاج العالية من خلال «تأثير الحجم». كما أن مصطلح «الموحد» يعني أن جميع القطاعات الإنتاجية الضرورية ستوجد في السوق المحلية، بما في ذلك إنتاج السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج، وهو ما يشبه «المجمع الاقتصادي الوطني» الذي كان موجوداً في الاتحاد السوفيتي.

تعتبر القيادة الصينية أن تحفيز الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي لتنمية السوق الداخلية. وفي عام 2023، اعتمدت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين اتجاهات تحفيز الطلب الداخلي، والتي تضمنت رفع بعض القيود الحكومية، وتوسيع الإجازات المدفوعة، وتوفير حوافز للمشترين من سيارات الكهرباء، وتحسين البنية التحتية للتجارة والخدمات، بالإضافة إلى تنظيم المعارض والفعاليات الاستهلاكية.

وفي شهر آب 2024، اقترحت السلطات الصينية 20 خطوة لتحفيز الاستهلاك المحلي، وذلك في إطار مواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام ذاته. وتشمل هذه الإجراءات تحسين جودة خدمات الطعام العامة، وتطوير الاستهلاك في مجالات الثقافة والسياحة، وتشجيع الرياضة وإنشاء مرافق رياضية جديدة، ودعم المؤسسات التعليمية لتلبية احتياجات المواطنين التعليمية، وتعزيز الخدمات الرقمية.

التوجه نحو التقنيات العالية: من البناء إلى الابتكار

حتى العام الماضي، كان قطاع البناء وسوق العقارات يشكلان المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني. لكن هذا المحرك استنفد طاقته بسبب إفلاس شركات البناء الكبرى، وتراجع أسعار العقارات، ووجود كميات ضخمة من العقارات غير المباعة، وما إلى ذلك. لكن الآن، جرى التحول إلى الاعتماد على محرك آخر وهو التقنيات العالية، خاصة في مجالات الإلكترونيات، والحواسيب، والاتصالات الرقمية، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والبرمجة، وأشباه الموصلات، والرقائق الدقيقة، وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة.

السياسة الحالية للصين في إعادة توجيه الاقتصاد من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية يمكن أن تقدم درساً هاماً للدول المرتبطة بشكل مفرط بالسوق العالمي

وبحلول عام 2030، تعتزم الصين أن تصبح رائدة عالمياً في جميع الصناعات الرئيسية في مجال التقنيات العالية، بما في ذلك الإلكترونيات، وتصنيع المواد الجديدة، والطيران، والفضاء، والطاقة الخضراء، والقطارات عالية السرعة، وغيرها من المجالات. ومع الاقتراب أكثر من نهاية هذا العقد، ستنتهي فترة «التعبئة الداخلية» في الصين، وستظهر البلاد على الساحة العالمية بمنتجات فريدة لا يمتلكها أحد غيرها.

التحول نحو السوق المحلية: التحديات المالية

تبدو خطط الصين للتحول من الاعتماد على الأسواق الخارجية إلى السوق الداخلية منطقية ومقنعة. ولكن أحد التحديات الكبرى في هذه الخطط هو مسألة التمويل. لتحفيز الطلب الاستهلاكي من قبل المواطنين الصينيين ودعم برامج المشاريع الابتكارية، يحتاج الأمر إلى أموال ضخمة. هنا، تعتمد بشكل رئيسي على الميزانية الحكومية.

في السابق، كان مجلس الدولة والهيئات الحكومية الأخرى تراقب بدقة الانضباط المالي، بما في ذلك الحفاظ على توازن الميزانية. ومع ذلك، في الفترة من 2020 إلى 2022، سجلت الصين عجزاً غير مسبوق في الميزانية. ففي عام 2022، بلغ العجز حوالي 1,1 تريليون دولار، أي ما يعادل 7,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم تبرير هذه العجوزات بالآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على الصين واقتصادها. لكن مع انتهاء الجائحة، استمر العجز في الميزانية. لكن في عام 2024، تم تحديد عجز الميزانية المستهدف بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الصين قد بدأت في اتجاه عكسي لتقليل هذا العجز وبنسب كبيرة.

السياسة الحالية للصين في إعادة توجيه الاقتصاد من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية يمكن أن تقدم درساً هاماً لجميع الدول المرتبطة بشكل مفرط بالسوق العالمي لتستفيد من هذا النموذج.

التفريق اللينينيّ بين «التسوية» و«المُساوَمة»

في مقاله «بصدد التسويات» الذي كتبه عام 1917، قال فلاديمير لينين: «يعني مصطلح التسوية في السياسة التنازلَ عن مطالب معينة، وأنْ يتخلّى طَرَفٌ عن جزءٍ من مطالبه بالاتفاق مع طَرَف آخَر». وكتب لينين عام 1920 في «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» بأنه ينبغي بذل الجهود الضرورية لإجراء التقييم المناسب للطبيعة الفعلية لهذه «التسوية» أو تلك.

■ د. اسامة دليقان

هناك أنواع مختلفة من «التسويات». على سبيل المثال، يمكن أن تكون التسوية قسرية أو طوعية. تكون التسوية قسرية عندما تكون ناجمة عن ظروف سياسية–اقتصادية موضوعية مع عدم انتقاصها في الوقت نفسه من التفاني في النضال الطبقي. وهناك التسوية الطوعية أو ما يمكن تسميتها «المساومة» وهي تلك الناجمة عن تصرّفات التخاذُل أو حتى الخيانة.

لقد أوضح لينين الفرق بين هذين النوعين من «التسويات» في مقاله بعنوان «بصدد التسويات»، الذي يترجَم أحياناً «بصدد المساومات»، ولمنع الالتباس في التعريب نجد أن كلمة «كومبروميس» الأجنبية تحمل بالفعل معنى إيجابياً لما تعطيه كلمة «التسوية» العربية، بمعنى التفاوض والوصول إلى حلول وسط في القضايا الشائكة والمعقّدة، أو التي لا يسمح ميزان القوى بحلولٍ تناحرية فيها، وكذلك تحمل معنى «المساوَمة» ذي المدلول السلبي أو الاستسلامي، بمعنى تلك الحالات التي يكون فيها ميزان القوى يسمح ويمكّن واقعياً من حلول أكثر جذرية وحسماً بما يحافظ على الظاهرة ويرفعها إلى مستوى أعلى في التطوّر، ولكنْ يقوم الحزب أو الطرف السياسي بـ«مساومة» بمعنى التخاذل والانهزاميّة. فبين الحالتين فرقٌ هامّ على مقياس التقدّمية والثوريّة.

وفي مؤلَّفه «بصدد التسويات» يوضّح لينين: «إنّ التنازل عن بعض المطالب، العدول عن قسم من المطالب بموجب اتفاق مع طرف آخَر، يسمّى في السياسة مساومةً».

«إنّ الفكرة التي يكوّنها عادةً التافهون الضيّقو الأفق عن البلاشفة، والتي تدعمها الصحافة المفترية على البلاشفة، تتلخّص في كون البلاشفة لا يوافقون أبداً على المساومات أياً كانت ومع أيٍّ كان».

«إنّ هذه الفكرة تطيب لنا بوصفنا حزب البروليتاريا الثورية، لأنها تبين أنّه حتى الأعداء مضطرون إلى الاعتراف بإخلاصنا للمبادئ الأساسية للاشتراكية والثورة. ولكنْ ينبغي مع ذلك قول الحقيقة: إنّ هذه الفكرة لا تنطبق على الواقع. لقد كان إنجلس على حقّ عندما سخرَ في انتقاده لبيان الشيوعيين البلانكيين «عام 1873» من تصريحهم: «لا مساومة!». وقال إنّ هذه مجرد عبارة فارغة، لأنّ التسويات كثيراً ما تفرضها الظروف على الحزب المناضل بصورة لا مفرّ منها، ومن السخافة الامتناع قطعاً عن «قبول تسديد الدين أقساطاً» [يقصد لينين الوصول للأهداف بالتدريج]. إنّ مهمّة الحزب الثوري حقاً لا تفرض عليه أن يمتنع عن أيّ تسوية ويعتبرها أمراً مستحيلاً، بل تفرض عليه أن يعرف كيف يبقى –عبر جميع التسويات ما دامت محتَّمةً ولا مفرّ منها– مُخلِصاً لمبادئه، لطبَقته، لمهمّته الثورية، لواجبه، واجب إعداد الثورة وتربية جماهير الشعب من أجل إحراز النصر في الثورة».

> **لا توجد ظواهر «نقية» ولا يمكن أن توجد سواء في الطبيعة أو في المجتمع هذا ما يعلّمنا إيّاه الديالكتيك الماركسي**

التسويات الاقتصادية والسياسية

يمكن عقد تسويات في النضال الاقتصادي أيضاً، كما تفعل النقابات في كثير من الأحيان أثناء نضالها، وكذلك في النضال السياسي. وفي نقاشه للتسويات في النضال السياسي قال لينين عام 1920:

«في السياسة، وعندما تكون مسألة ما مرتبطةً بعلاقات شديدة التعقيد... بين الطبقات والأحزاب، سوف تنشأ حالات كثيرة جداً تكون أصعب من قضية «تسوية» مشروعة في إضراب ما، أو «مساومة» خيانيّة من قِبَل أحد كاسري الإضراب، أو قائد خائن...إلخ».

في سياق النضال من أجل تجاوز المجتمع الرأسمالي وإقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي جديد، تجبر الظروفُ الطبقةَ العاملة على تقديم تنازلات في المجال السياسي. وفي معرض محاجّته ضد الكومونيين البلانكيين، قال فريدريك إنجلس «واقتبسَها عنهُ لينين عام 1920» إنّه من الخطأ الاعتقاد بأننا «نريد تحقيق هدفنا دون التوقّف في محطّات وسيطة، ودون أيّ تنازلات، وهو ما لا يؤدّي سوى إلى تأجيل يومِ النصر وإطالة فترة العبودية».

وكان لينين لاذعاً في انتقاداته للشيوعيّين الألمان آنذاك الذين اعتقدوا أنّ «كل تسوية مع الأحزاب الأخرى... وأيّ سياسة مناورة وتسوية يجب رفضها بشكل قاطع». إنّ إطلاق صراع طبقي، وهو طويل ومعقّد، ضدّ البرجوازية، على المستوى الوطني والعالمي، و«التخلّي سَلَفاً عن أي تغيير في المسار، أو أيّ استغلال لصراع المصالح بين الأعداء «حتى لو كان مؤقّتاً»، أو أيّ مصالحة أو تسوية مع حلفاء محتملين «حتى لو كانوا حلفاء مؤقّتين أو غير مستقرّين أو متذبذبين أو مشروطين» – أليس هذا سخيفاً إلى حد كبير؟» «لينين، مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية».

«إنّ العدوّ الأقوى يمكن هزيمته... من خلال الاستخدام الأكثر شمولاً وحرصاً واهتماماً ومهارة وإلزاميةً لأيّ صَدْع [شقاق] بين الأعداء، حتى أصغر صَدْع... وأيّ صراع مصالح... بين المجموعات أو أنواع البرجوازية المختلفة...» «المصدر نفسه».

في الواقع، يؤكّد لينين أنّ تاريخ الحركة الاشتراكية بأكمله «قبل ثورة أكتوبر وبعدها، مليء بحالات تغيير التكتيكات، والتكتيكات التوفيقية، والتسويات مع الأحزاب الأخرى، بما في ذلك الأحزاب البرجوازية!».

إنّ هذا الأساس النظري الماركسي–اللينيني ضروريّ في توجيه النضال السياسي العملي للحزب الثوري وتوجّهه المناسب تكتيكياً في كل حالة ملموسة. وإنّ الأساس العلمي الأعمق لهذا الموقف يكمن في المنهج الفلسفي المادي الديالكتيكي الذي لا يقع في وهم «إمّا أبيض أو أسود» في تقييم أيّ ظاهرة، بل ينظر إليها في تطوّرها وحركتها وحتى انقلابها إلى ضدّها، لأنها أصلاً تحتوي على نقيضها، كما عبّر لينين عن ذلك، على سبيل المثال، في مؤلّفه عن «انهيار الأممية الثانية» عندما كتب: «لا توجد ظواهر «نقية»، ولا يمكن أن توجد، سواء في الطبيعة أو في المجتمع – هذا ما يعلّمنا إيّاه الديالكتيك الماركسي، لأنّ الديالكتيك يُظهِر أنّ مفهومَ النقاء ذاته يشير إلى ضيقٍ معيَّن، وجانب واحد من الإدراك البشريّ، الذي لا يمكنه أن يحتضن موضوعاً بكلّ كليته وتعقيده».

مَن ينتصر هو مَن يملك الإجابات

حتى هذه الساعة ما تزال الأحداث تتطوّر بشكل سريع، ويبدو أنّ ظاهرة تسارع التاريخ المتكثّف والمضغوط في أيّام والتي أشار إليها لينين صارت هي، كما ظواهر أخرى، من الملامح الثابتة للمرحلة التاريخيّة الراهنة كمؤشر على حاجة وعمق وشموليّة الانتقال. وفي هذا التسارع تطلّ الحاجة الملحّة للعقل السياسي «من تحت» لكونها مرحلة لم تعد تكفي «إدارتها من فوق».

■ د. محمد المعوش

الحاجة للسياسيّ من تحت «1»

في مراجعة عامّة للحدث اللّبناني والجولة الأخيرة من الحرب مع الكيان الصهيوني، وما أفضتْ إليه من «اتفاق» أنتجَ لدى شراح كبيرة في لبنان وخارجه حالةَ اضطراب فكريّ سياسيّ واضحة، جرى التعبير عنها من خلال منصّات وأصوات لشخصيات تعتبر من صلب إطار المقاومة اللّبنانية وحزب الله بشكل خاص. حالة الاضطراب تلك هي نتاجُ «التخبُّط في فهم» مسار الأحداث، لناحية هل هي انتصارٌ أم هزيمة؟ وبمعزل عن الخوض في نقاش الحدث بحدّ ذاته، وفي كونه مفتوحاً على تطوّرات المنطقة والعالَم، التي أثبتها الحدث السوري في اليوم الثاني مباشرةً، ولكن ما يهمّنا هو العاملُ المنهجيّ لدور تملُّك الناس «من تحت» للعقل السياسيّ الذي يعكس المرحلَة وقوانينَها. والعاملُ المنهجيّ هذا يستند أوّلاً، إلى أن البنى الفوقية من تنظيم سياسي وعقل سياسي وأفكار مرتبطةٌ بفهم العالم والمرحلة، لم تعد تصلح لمتطلّبات التطوُّر الموضوعي وحاجاته، وخصوصاً أنه نتيجةٌ للتسارع، بعض الأفكار والفهم تنتهي صلاحيّته كل بضعة أشهر وأحيانا بضعة أيام، لا بل ساعات، نتيجة التسارع الشديد في الأحداث.

الحاجة للسياسيّ من فوق «2»

أما السبب الثاني وهو شديد الأهمية وشديد العلاقة بالأوّل، وهو كون الانتقال يحصل مع انتهاء صلاحيات مجتمع الاستغلال بشكل عام واستبعاد الشعب عن دائرة القرار. وبالتالي فإنّ أي انتقال لا يمكن فصله عن الاشراك الحقيقي، بل الدور الأساس للشعب في إدارة المجتمع ومصيره. وخصوصاً في ظلّ انتهاء صلاحيّة وتعطّل البنى القديمة وعقلها، نتيجة انتهاء هوامش مناورتها التاريخية من الناحية الاقتصادية وشكل الإنتاج، والذي يظهر في دولنا بشكل شديد التكثيف نتيجة «تعفّنها التاريخي» والتي تحتاج فيه إلى أعلى معدلات النمو وأسرعها. والتاريخ الآن مفتوحٌ فقط لحركة تُناقضُ مجتمعَ الهيمنة على الثروة وإنتاجها ونمط إنتاجها، والإدارة السياسية للمجتمع من قبل قلّة قليلة. وهذا يظهر في مجتمعات أكثر وضوحاً قبل غيرها. وخصوصاً في ظل المخاطر الشديدة من الداخل والخارج والتي تتهدّد هذه المجتمعات.

عن أوهام الحلول المُكرَّرَة

على أساس فهم المرحلة في كونها تتطلب مجتمعاً مختلفاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، يمكن أن يتم دحضُ كلّ الأوهام القائلة بنجاح أي شكل من التقسيم والاقتسام للدول على القاعدة الاقتصادية والسياسية السابقة ذاتها التي لتلك الدولة أو على القاعدة ذاتها للدول التي ستقوم بعملية التقسيم/الاقتسام، وهنا بشكل خاص الحدث السوري تحديداً، وخصوصاً في ظلّ ضعف المجتمع الذي يجري تقسيمُه أو «تحريره»، فمتطلّبات الإدارة بعد «التحرير» حسب العقل الذي استعاد اليوم طروحات العام 2011، فيها تكرارُ تجاهل الجوهر الاقتصادي السياسي لعملية التغيير، وتجاهلُ أنّها تتجاوز رأس السلطة وشكلها، وفي الوقت ذاته تجاهُلُ مدى التراجع الكبير في قدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

إن عودة الأوهام السابقة التي تطلّ، سواء عبر طروحات التقسيم أو عبر طروحات الإسقاط الشكليّ للسلطة هي دليلٌ عن مدى الحاجة لرفع مستوى العقل السياسي، فهذه القوى الاجتماعية هي التي يجب أن تقرّر مسار تطور الأحداث اللاحق. ليس في سورية فقط، بل في العالم ككل. وهذا نتيجة مباشرة لكون جوهر عملية الانتقال عالمياً هي انتهاء مفاعيل المجتمع الطبقي، بمعزل عن التعقيد الشديد والهجين الذي تأخذه عمليةُ دخول القوى الاجتماعية التي من مصلحتها دفنُ المجتمع الطبقي، عبر جبهة حضارية واسعة لقوى متباينة في شكلها إن كانت دولاً أو أحزاباً أو تجمعات أو الشعب بشكله الصافي.

إن فرضَ تطوُّر الأحداث باتجاهٍ نقيضٍ للفوضى يتطلّب تعميقَ العملية السياسية من تحت وهذا نفسُه يتطلّب تقديمَ الإجابات على قضايا تاريخيّة سينتصر فقط من هو قادر على تقديمها

متطلبات ما بعد التطوّرات كما قبلها

بمعزل عن شكل الأحداث التي أخذتْها أو ستأخذُها التطوُّرات الأخيرة، فإنّ استحقاقات ولغة ما سبقها ليست باقية فقط، بل ستزداد ضرورتُها في حال تعزَّزَ مسارُ العملية السياسية، وخصوصاً لناحية رفع المستوى السياسي للعقل السياسي للقوى الاجتماعية، تماشياً مع الحاجة التي يفرضها اشتراك تلك القوى في تقرير العمليات الجارية. وهنا تظهر محدوديّة القوى التي تتصدّر المشهد بوزنها العسكريّ ومَن خلفها على تحقيق هذه الحاجات. وإنّ مصيرَ تلك القوى بالمعنى التاريخي سيكون مصيرَ تلك التي قبلها، وكما مصير الإدارات «الذاتية» التي سادت في بعض المناطق السوريّة ومستوى النَّقمة الذي ارتفعَ ضدَّها. ولكنّه اليوم هو أكبر وزناً، لأنّ مهمة إدارة المجتمع دون إطلاق آليات النمو العالي والعدالة العميقة، سيكون مصيرُها الفشل، وهو ما سيفتح البلاد مجدداً على دوامة الفوضى، ولكن هذه المرة بشكل تدميريّ شامل كاحتمال جرى التحذيرُ منه طوال السنواتِ السابقة ومرتبطٍ عضوياً بعدم تحقيق الحلّ السياسي.

المرحلة القادمة تحتاج إلى قوى قادرة على الإجابة عن هذه المهام، مهما بدى أنّ القوى على الأرض ومَن خَلْفَها ذات قوّة لا رادّ لها. وخصوصاً بأن التوازن الدولي والإقليمي يتطلّب السير بمسار سياسي نحو الاستقرار لا نحو الفوضى في سورية، بمعزل عن طموحات توسيع هامش التفاوض والتأخير، الذي يحاول الصهيوني والأمريكي القيام به، وهو ما يعني ربّما عدة جولات قتال في سياق تطور الأحداث بمنحاها السياسي، ولكن هذه المرّة بمستوى أرقى وتطوّري لا انحداريّ.

إن فرضَ تطوُّر الأحداث باتجاه نقيض للفوضى يتطلّب تعميقَ العملية السياسية من تحت، وهذا نفسُه يتطلّب تقديمَ الإجابات على قضايا تاريخيّة سينتصر فقط من هو قادر على تقديمها.

تشاد تعلن إلغاء اتفاقيات التعاون الدفاعي مع فرنسا

أعلنت حكومة جمهورية تشاد في بيان رسمي صدر يوم الجمعة 6 كانون الأول الجاري، قرارها إلغاء اتفاقيات التعاون الدفاعي مع فرنسا، حيث أكدت الحكومة في بيانها بأن هذه الخطوة جائت تأكيداً على سيادة الدولة الكاملة وحقها بتحديد شركائها الاستراتيجين وفقاً للضرورات الوطنية، هذا التحول المهم والكبير في مسار العلاقات بين البلدين يمثل نقطة جديدة من تراجع النفوذ الفرنسي بشكل خاص، والغربي بشكل عام في أفريقيا، كما شهدت تشاد مظاهرات شعبية واسعة دعماً لقرار الحكومة ورفضاً للوجود الفرنسي.

■ كنان دويعر

تفاصيل القرار

في منتصف هذا العام، حدث تقارب مهم بين تشاد وروسيا، حيث قام لافروف بزيارة لأفريقيا، شملت تشاد، وفي ذلك الوقت عبر الطرفان الروسي والتشادي عن رغبتهم باقامة علاقات جيدة، وأن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أحد، وليست على حساب العلاقات مع فرنسا، ليقابل هذا التقارب في حينه بالموقف الفرنسي الذي أعلن أن تشاد: «مناطق نفوذ لفرنسا، ولا نريد أن تقترب روسيا منها». في مقابل هذه الطريقة بالنظر للدول الأفريقية بوصفها أتباعاً ومحميات استعمارية، يتطور المشروع الأفريقي بالاستقلال وبناء علاقاتهم وفق المصالح الوطنية.

في بيانها، أكدت الحكومة التشادية: أن القرار نابع من تحليل معمق للوضع، ويمثل خطوة نحو تأكيد السيادة الوطنية الكاملة لتشاد بعد مرور 66 عاماً على استقلالها. وقال البيان: «حان الوقت لكي تعيد تشاد تحديد شراكاتها الاستراتيجية وفقاً لأولوياتها الوطنية». وأشار البيان إلى أن هذا القرار– رغم أهميته– لا يمس العلاقات التاريخية وروابط الصداقة بين البلدين، مؤكدة رغبة تشاد في الحفاظ على علاقات بناءة مع فرنسا في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.

وبالرغم من الجهود الفرنسية في الفترة السابقة لاحتواء هذا التراجع، ومحاولة إقناع الأطراف الأفريقية بضرورة المحافظة على العلاقات الفرنسية وتهديدها بالإرهاب وانتشار العنف، تبدو على الضفة الأخرى رغبة أفريقية واضحة ببناء علاقات أكثر استقلالية، وكسر منظومة النهب والتبعية للاستعمار الغربي. حيث جاء القرار عقب لقاء جمع الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي مع وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، الذي كان في زيارة تشمل تشاد وإثيوبيا والسنغال.

وقال وزير الخارجية التشادي عبد الرحمن كلام الله في بيان نشرته وزارته على صفحتها في موقع فيس بوك: إن «حكومة جمهورية تشاد تبلغ الرأي العام الوطني والدولي بقرارها إلغاء اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة مع الجمهورية الفرنسية».

اتفاقية التعاون الدفاعي

تعود جذور اتفاقية التعاون الدفاعي بين تشاد وفرنسا إلى حقبة الاستعمار، وتم تعزيزها بعد الاستقلال بتوقيع أول اتفاقية رسمية عام 1976. خضعت الاتفاقية لتحديثات متتالية، كان آخرها في عام 2019، لتشمل تدريب القوات المسلحة التشادية، وتعزيز قدراتها اللوجستية، والتعاون الاستخباراتي.

بموجب الاتفاقية، تمركزت القوات الفرنسية في قواعد عسكرية داخل تشاد، أبرزها: قاعدة جوية في العاصمة نجامينا، تضم نحو ألف جندي فرنسي. وكان معظم هؤلاء الجنود قد تم نقلهم إلى تشاد بعد انسحاب فرنسا من النيجر، في أعقاب الانقلاب العسكري هناك في 2023. حيث كان الوجود العسكري الفرنسي في تشاد مهماً باعتبارها نقطة تجمع للقوات المنسحبة من المناطق الأخرى.

أعربت الحكومة التشادية في بيانها عن شكرها لفرنسا على التعاون السابق في إطار الاتفاقية، مؤكدة احترامها لشروط إنهاء الاتفاقية، وضمان انتقال متناغم في العلاقات العسكرية. وأبدت استعدادها لبحث أشكال جديدة من التعاون تخدم المصالح المشتركة.

في سياق أوسع: التوترات بين فرنسا وأفريقيا

يأتي القرار التشادي في سياق سلسلة من التحركات الأفريقية لإنهاء النفوذ الفرنسي العسكري في القارة. فقد شهدت السنوات الأخيرة توترات متزايدة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، خاصة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

بعد سلسلة انقلابات في مالي، النيجر، وبوركينا فاسو منذ عام 2020، قامت الحكومات الجديدة بطرد القوات الفرنسية من أراضيها، ما أدى إلى تراجع نفوذ باريس في القارة. كما أعلنت السنغال مؤخراً أن وجود القواعد العسكرية الفرنسية يتعارض مع سيادتها الوطنية.

تشابه خطوة تشاد قراراً اتخذته النيجر في مارس الماضي، حين انسحبت من اتفاقية تعاون عسكري مع الولايات المتحدة، ووصفتها بأنها «مفروضة أحادياً».

كما يشير الخبراء إلى أن هذه التطورات تعكس رغبة الدول الأفريقية في تحقيق استقلالية أكبر في إدارة شؤونها الأمنية والدفاعية، بعيداً عن التدخلات الأجنبية.

السنغال أيضاً تشهد تحركاً مماثلاً، حيث عبّر الرئيس السنغالي باسيرو ديومايي فاي، أن وجود قواعد عسكرية اجنبية في البلاد يتعارض مع السيادة الوطنية، كما طالب فاي بضرورة تفكيك القواعد الفرنسية في البلاد وبأنه لن تكون هناك قواعد عسكرية لأي بلد أجنبي. الرئيس السنغالي الذي انتخب حديثاً في نيسان هذا العام رافعاً راية الاستقلال والسيادة الوطنية، وعدم الاعتماد على الخارج يمثل تياراً واسعاً مدعوماً شعبياً في السنغال، للمضي قدماً في مسار بناء سياسة وطنية مستقلة، وكسر النهب التاريخي.

يمثل قرار تشاد بإلغاء اتفاقية التعاون الدفاعي مع فرنسا نقطة تحول هام في علاقات البلدين، وخطوة جديدة ضمن توجه أوسع في أفريقيا، نحو تعزيز السيادة الوطنية، وإعادة رسم العلاقات مع القوى الخارجية.

كوريا الجنوبية: اضطرابات سياسية تلوح في الأفق

بشكل مفاجئ أعلن الرئيس الكوري الجنوبي الأحكام العرفية في البلاد، وذلك يوم الثلاثاء 3 من شهر كانون الأول الجاري، ووجه في إعلانه اتهامات إلى قوى معارضة أنها «موالية لكوريا الشمالية» وادعى أن الهدف من الخطوة هو الحفاظ على الحرية والنظام الدستوري في البلاد، لكن هذا الإجراء سبب سلسلة من الارتدادات السياسية وخصوصاً أنها المرة الأولى التي تفرض فيها الأحكام العرفية منذ 1980.

لكن الأحداث التالية كشفت أجزاء أوضح من الصورة، إذ ألغى البرلمان في جلسة طارئة الأحكام العرفية، بأحداث ترافقت مع بدء تجمعات شعبية رافضة لخطوة الرئيس يون سوك يول، بل وبدأت تحركات سريعة ضمن البرلمان لعزل الرئيس، بل ويتضح أن خطوة الرئيس لم تلق دعماً حتى من الحزب الذي ينتمي إليه.

الارتدادات لا تزال قائمة، ويظهر وضوحاً أن القرار الذي اتخذه يون سوك يول كان استشعاراً منه لحالة عدم استقرار مرتقبة، وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الخطوة تنحصر في كونها محاولة منه للتمسك بالسلطة، وتحديداً بعد أن بدأت شبهات فساد تحوم حوله وزوجته، حيث كانت هناك اتهامات متعددة مؤخراً ترتبط باستغلال النفوذ، والعلاقات السياسية لأغراض شخصية، وقضايا أخرى مثل سرقة أطروحة أكاديمية والتلاعب بأسعار الأسهم. لكن ما جرى قد يعكس مسألة أخرى وهي أن شكل المنظومة السياسية القائم في كوريا الجنوبية بات يعاني من هزات قد تبدو بسيطة في البداية ولكنها مرجّحة للتطور لاحقاً.

الكيان يتخبط ولا يحقق مكاسب استراتيجية كبرى

قد يبدو عند مراقبة سلوك الكيان الصهيوني وتحديداً خلال الأيام القليلة الماضية درجة كبيرة من الحذر وربما التخبط في كثير من الأحيان، فبالرغم من حجم العدوان الذي شنه جيش الاحتلال لأكثر من عام متواصل، لم يستطع تحقيق أهداف استراتيجية كبرى، بل تظهر بين صفوف سياسييه ومحلليه قناعة راسخة أن الضربات العسكرية الموجعة التي نفّذتها «إسرائيل» تبقى حتى اللحظة دون دعائم استراتيجية يمكن البناء عليها، ويمكننا في هذا السياق تحديد بعض ملامح الاضطراب الصهيوني.

■ علاء أبوفرّاج

لا تزال غزّة تشكّل عقبة حقيقية أمام الكيان، إذ لا تملك أيُّ من القوى السياسية سواء تلك الحاكمة أو الموجودة في المعارضة أي إجابة على سؤال جوهري هو: ماذا بعد؟! ويظهر وضوحاً أن الضغط العسكري وإن طال لا يمكن أن يكون «حلًا» بل ظهر مؤخراً مؤشر مهم يرتبط بتوافقات أولية بين حركة فتح وحماس بخصوص «اليوم التالي للحرب» في ظل غياب خطة صهيونية مقابلة، فالاتفاق الذي جرى الإعلان عنه في القاهرة وبمبادرة مصرية تحت اسم «لجنة الإسناد المجتمعي» يظهر أن الطرف الفلسطيني قادر بعد حرب طاحنة أن يسير خطوات إلى الأمام، وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يزال في مراحله الأولى وقد يواجه عقبات إلا أنه يؤشر على تعاظم إمكانية تجاوز حالة الانقسام الفلسطيني، عبر واحدة من القضايا الشائكة التي لم يكن من الممكن دفعها بهذا الشكل قبل عام واحد! لا شك أن الكيان الصهيوني سيرفض مثل هذا التوافق وتحديداً فيما يخص إدارة شؤون القطاع مستقبلاً لكنه في المقابل لم يكن قادراً على فرض أيٍّ من أفكاره سابقاً.

ماذا عن لبنان؟!

في السياق ذاته، كان الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق للنار تعبيراً عن أن الكيان لم يكن قادراً على تحقيق أهدافه الأساسية بالوسائل التي اعتمدها في لبنان، ومع أنّه حقق أهدافاً عسكرية واستخباراتية إلا أنّه لم يستطع إنجاز المهمة الاستراتيجية الأساسية، فالتهديد لا يزال قائماً ولا يرى المستوطنون أنّهم آمنون، هذا فضلاً عن أن كثيراً من الأصوات داخل الكيان لم ترَ الاتفاق في مصلحة «إسرائيل» تماماً، والأهم من ذلك أنهم يخاطرون اليوم بسلوكهم على الأرض بإسقاط الاتفاق، فبحسب تقارير إعلامية انتهك جيش الاحتلال وقف إطلاق النار لأكثر من 140 مرة خلال بضعة أيام، وإن كان البعض يرى في هذا السلوك إصراراً صهيونياً على ضمان «حقه» في التحرك في لبنان، إلا أنه يعكس فعلياً مستوى مرتفعاً من التخبط الذي يجري تظهيره على شكل اعتداءات عسكرية، وفي هذا السياق ذهب أحد المحللين «الإسرائيليين» للقول إنّ الكيان يرتكب أحد أخطائه القديمة مجدداً، وتحديداً يوم اجتاح لبنان عام 1982 فمع أن جيش الاحتلال استطاع إخراج الفصائل الفلسطينية من لبنان في حينه، وحاول بناء شبكة تحالفات من قوى داخلية، إلا أنه فشل استراتيجياً ولم يستطع التحكم في لبنان ولا التأثير العميق على التوازنات الإقليمية في المنطقة، ويرى الكاتب في صحيفة هآرتس أن «إسرائيل» دخلت بالفعل بسيناريو مكرر للمرة الثانية ولم تتعلم درساً من التاريخ.

نتنياهو إلى المحكمة!

لا شك أن الحرب أخرت استئناف مجرى القضاء في التهم الموجهة إلى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، لكن القرار اتخذ ومن المفترض أن تبدأ جلسات المحاكمة يوم 10 كانون الأول 2024 وذلك على الرغم من محاولته الحثيثة لتأخيرها، لكن المهم في هذه المسألة لا يرتبط فقط بمصير نتنياهو الشخصي أو السياسي، لكنّه يرتبط أيضاً بما قد يعنيه ذلك من اختلال في توازنات القوى الهشة داخل البنية السياسية، وينبئ أن التركيبة الحالية لم تعد قادرة على الاستمرار لوقت أطول فقد استنفدت أوراقها، ويمكن القَول إنّ الاستحقاقات التي كان يجري تأجيلها باتت موضوعة على الطاولة.

فقدان الثقة بالحكومة الفرنسية... أزمة أعمق من مُجرد تصويت في البرلمان

في خطوة غير مسبوقة منذ عام 1962، أطاح البرلمان الفرنسي بحكومة ميشيل بارنييه بعد ثلاثة أشهر فقط من توليها السلطة. تصويت سحب الثقة الذي دعمته أطراف من اليسار واليمين المتطرف يعكس أبعاداً سياسية أعمق، تتجاوز مجرد أزمة حكومية.

حكومة بارنييه أصبحت الأقصر عمراً في تاريخ الجمهورية الخامسة، حيث صوت 331 نائباً لحجب الثقة من مجموع 577 نائباً. هذا التصويت يمثل ليس فقط فشلاً للحكومة، بل أيضاً حالة من الانقسام السياسي التي تعيشها فرنسا، حيث يعاني الرئيس إيمانويل ماكرون من غياب أغلبية برلمانية منذ الانتخابات الأخيرة التي جاءت بنتائج غير متوقعة.

أزمة حكم تتجاوز الحكومة

الأزمة في فرنسا ليست أزمة حكومة بقدر ما هي أزمة نظام سياسي. منذ إعادة انتخاب ماكرون، واجهت فرنسا برلماناً منقسماً لا يستطيع تشكيل أغلبية مستقرة، وهو ما يعكس تحولاً عميقاً في المشهد السياسي الفرنسي. التحالفات التقليدية التي كانت تحكم فرنسا لعقود باتت تتفكك، تاركة المجال لصعود قوى سياسية جديدة، سواء من اليسار بزعامة جان لوك ميلانشون، أو اليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان.

ماكرون، الذي حاول تجاوز هذا المشهد السياسي عبر تشكيل حكومة وسطية بقيادة بارنييه، لم ينجح في تحقيق الاستقرار. على العكس، فقد زادت الأزمة تعقيداً مع تصاعد الدعوات لاستقالته، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. لكن ماكرون، في محاولة لقطع الطريق على هذه المطالب، أكد أنه ملتزم بإنهاء ولايته «حتى اللحظة الأخيرة».

الأزمة السياسية: ظاهرة أوروبية شاملة

ما تعيشه فرنسا ليست حالة معزولة، بل هي جزء من أزمة أوسع تعصف بأوروبا. في ألمانيا، تعاني الحكومة الائتلافية من انهيار وتفكك، مما يعكس أزمة تحالفات سياسية عميقة. هذه الأزمات ليست مجرد شؤون داخلية، بل ترتبط بتراجع الدور الأوروبي على الساحة العالمية. العلاقة بين المركز الأوروبي والمركز الأمريكي أصبحت أكثر هشاشة، مع تراجع الهيمنة الاقتصادية والصناعية والثقافية لأوروبا، وتأثر دول الاتحاد الأوروبي بالحرب الروسية الأوكرانية، ودفعهم بالضد من مصالحهم الوطنية، خدمة للمصالح الأمريكية، كذلك تراجع وزنهم العالمي، وضعف نفوذهم في أفريقيا وباقي العالم.

يحاول ماكرون التمسك بمنصبه في ظل ضغوط متزايدة من المعارضة والشعب. في حين يراه البعض المسؤول الأول عن حالة الانقسام السياسي، يرى آخرون أنه يحاول إدارة أزمة لا يمكن لأي رئيس آخر تجنبها في ظل الظروف الحالية. ومع ذلك، يبدو أن الأزمة قد تتحول إلى أزمة مؤسساتية تهدد أسس الجمهورية الخامسة، ما لم يتم إيجاد حلول سياسية جذرية.

نحو مستقبل غامض

الأزمة الحالية في فرنسا تسلط الضوء على تحديات الحكم في الأنظمة الديمقراطية الأوروبية، حيث لم تعد الحكومات قادرة على تمثيل إرادة الشعوب في ظل تصاعد القوى الشعبوية، وقوى أخرى ذات طابع يساري. ومع تزايد الضغوط على ماكرون، يبقى السؤال: هل سيتمكن الرئيس الفرنسي من الصمود أمام هذه العاصفة السياسية؟ أم أن فرنسا ستشهد تحولًا سياسياً يُغير ملامحها للأعوام القادمة؟

هذا السؤال لا يخص فرنسا وحدها، بل يحمل في طياته إشارات إلى التحولات الكبرى التي تواجه أوروبا في عصر جديد من عدم الاستقرار السياسي.

عندما يحاول الغرب المعاقبة...

في حديث خاص مع «موقع المراقب» الصيني، عبّر ديمتري ريفا، خبير السوق الاستهلاكية الروسي، عن آرائه حول مستقبل التعاون بين روسيا والصين، مؤكداً امتلاك البلدين إمكانيات هائلة لتعزيز الشراكة الاقتصادية، رغم التحديات التي يفرضها الغرب. وأشاد ريفا بالمسار الذي تسلكه الصين نحو تطوير اقتصادها، معتبراً أنها حققت نقلة نوعية في العقود الأخيرة وأصبحت نموذجاً يُحتذى به في مواجهة الضغوط الغربية، مع التركيز على التكنولوجيا والاستثمار في المجالات الاستراتيجية.

■ ديمتري ليفا
ترجمة: عروة درويش

● تُظهر البيانات أنه في العام الماضي، حققت روسيا الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج البطاطا، في حين تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم والأسماك 100%. قد تبدو هذه البيانات عادية، لكنها تحمل أهمية كبيرة. نحن نعلم أنه منذ اندلاع الصراع بين روسيا و«أوكرانيا»، تواجه روسيا عقوبات شاملة من الغرب. من هذا المنطلق، هل يمكنكم تفسير كيف تمكنت روسيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي منذ بداية الصراع؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق ذلك؟

إلى جانب أصناف الغذاء التي ذكرتموها، حققت روسيا اكتفاءً ذاتياً شبه كامل في إنتاج البيض، السكر، القمح، الحبوب، والخضروات، كما تعمل بنشاط على تطوير زراعة الخضروات في البيوت الزجاجية. وفيما يتعلق بتصدير القمح وزيت عباد الشمس والأسمدة المعدنية، لا تزال روسيا تحتل مكانة رائدة على مستوى العالم. وهذه النقطة مهمة للغاية لأنها تسهم في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

في مجال إنتاج الأسمدة، تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الصين، وقد تجاوزت الولايات المتحدة والهند في السنوات الأخيرة، مع نمو مستمر بمعدل 10% سنوياً. أما بالنسبة للحوم والسكر، فقد ارتفع إنتاجهما في السنوات الأخيرة بمقدار أربعة أضعاف. تنتج روسيا نحو 17 مليون طن من اللحوم بوزن الذبح سنوياً، ما يجعلها تتجاوز الهند وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الإنتاج.

يجب أن نعلم: في عام 1999، كان إنتاج روسيا من اللحوم بوزن الذبح يبلغ فقط 4,3 مليون طن، وكان 70% من هذا الإنتاج يعتمد على الواردات، خاصة من الدواجن الأمريكية التي كانت تُعرف باسم «سيقان بوش». كان هذا نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتي، وانهيار الروابط التعاونية، والأزمة الاقتصادية الشاملة.

في تسعينيات القرن الماضي، شهدت روسيا انكماشاً اقتصادياً تجاوز ما عانته خلال الحرب العالمية الثانية. بعد انخفاض قيمة الروبل عام 1998، بدأ الإنتاج الزراعي الروسي يصبح مربحاً. ومع ارتفاع أسعار النفط في أوائل القرن الحادي والعشرين، استخدمت روسيا جزءاً من عائداتها لاستعادة القطاع الزراعي، من خلال فرض رسوم جمركية وحصص استيراد لحماية السوق المحلية، بالإضافة إلى توفير تمويل ميسَّر ودعم موجَّه إلى القطاعات المستهدفة، مما ساهم في إنعاش الزراعة الروسية.

تُعزى الإنجازات الحديثة إلى المشاريع الوطنية الأولى التي نُفذت منذ عام 2007 وما بعده. فقط في قطاع اللحوم، تم إنشاء آلاف الشركات الجديدة، وظهرت شركات زراعية ضخمة تمتلك مئات الآلاف من الهكتارات، وتحقق عائدات تصدير بمليارات الدولارات.

بعد اندلاع أزمة «أوكرانيا» عام 2014، وتصاعد الصراع بين روسيا والغرب، بدأت روسيا في تنفيذ سياسات إحلال الواردات بشكل مكثف. وقد أطلقت خطط وطنية جديدة لدعم هذا التوجه. وخلال ثماني سنوات، تمكنت روسيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع أنواع الأغذية الأساسية.

ركزت روسيا على المنتجات قصيرة العمر الافتراضي، لأنها أكثر صحة وتلقى قبولاً أكبر من المستهلكين. على سبيل المثال، يُعتبر الدجاج الروسي الطازج أكثر صحة من الدجاج الأمريكي المجمد، الذي يستغرق شهراً للوصول إلى روسيا عبر البحر، ما يؤثر على جودته. كما توسعت شبكات البيع بالتجزئة الروسية، مثل Magnit وPyaterochka و Lenta، مما ساعد المنتجين على نقل بضائعهم إلى مراكز توزيع هذه الشركات ومن ثم توزيعها في جميع أنحاء البلاد، مما ساهم في حل مشكلات اللوجستيات.

● منذ اندلاع الصراع بين روسيا و«أوكرانيا»، وجّه الغرب اتهامات لروسيا بأنها تهدد الأمن الغذائي العالمي. لكن البيانات تشير إلى أن صادرات روسيا من الحبوب في موسم 2024/2023 تجاوزت 89 مليون طن، بزيادة 21% عن الموسم السابق، وشملت زيادة في صادرات دقيق القمح، والشوفان، والجاودار، والحبوب السوداء، ووجبات عباد الشمس، وبذور الخردل. كيف تقيّمون هذه الاتهامات والعقوبات الغربية ضد روسيا؟

هناك مثل روسي يقول: «عندما يسرق أحدهم شيئاً، فإن من يصرخ «أمسكوا السارق» بأعلى صوت هو السارق نفسه». وإذا لم أكن مخطئاً، لدى الصين أيضاً مثل مشابه. خلال السنوات الثلاث الماضية، زادت صادرات روسيا الغذائية إلى العالم بنسبة 25%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت صادرات الأسمدة المعدنية الروسية بنسبة 25%، مما يجعل روسيا أكبر مصدر للأسمدة في العالم، بحصة 25% من إجمالي الواردات العالمية. وتشمل هذه الصادرات دولاً مثل البرازيل، والهند، وحتى الولايات المتحدة.

الحديث شيء، لكن الأعمال التجارية شيء آخر. فالولايات المتحدة تختار دائماً المصدر الأكثر اقتصاداً لتلبية احتياجاتها، بينما تلتزم دول أوروبا التابعة لها بالعقوبات التي تدمّر اقتصاداتها.

إلى جانب ذلك، تصدّر روسيا بنشاط منتجات اللحوم، ومنتجات الألبان، والحلويات إلى مختلف أنحاء العالم. ولم تعد هذه مجرد مواد خام، بل منتجات معالجة ذات قيمة مضافة عالية، وتُقدَّر عائداتها بمليارات الدولارات.

● حالياً، تواجه كلٌّ من روسيا والصين سوقاً غربياً وأوروبياً لم يعد ودّياً. أوروبا فرضت مؤخّراً رسوماً جمركية على السيارات الكهربائية الصينية، وردّت الصين بإجراءات مضادّة تشمل لحم الخنزير والبراندي الأوروبي. هل يمكن أن تتحول احتياجات الصين من هذه المنتجات الزراعية إلى السوق الروسي مستقبلاً؟ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن للصين وروسيا التعاون والتكامل في مواجهة العقوبات الغربية؟

هناك مثال جيد للتفاعل بين بلدينا في مجالات متخصصة مثل سوق السيارات. عندما انسحبت جميع شركات تصنيع السيارات الغربية من روسيا، ظهر فراغ في السوق، الذي تبلغ قيمته أكثر من 50 مليار دولار سنوياً. شركات تصنيع السيارات والشاحنات الصينية استفادت بشكل ممتاز من هذه الفرصة، وأصبحت إلى جانب المكسيك قادة عالميين في إنتاج السيارات.

في المقابل، جميع شركات السيارات الأوروبية أصبحت على وشك الإفلاس. فقد استثمرت في السوق الروسية على مدى 30 عاماً، وأنفقت مليارات الدولارات على الإنتاج والترويج، لكنها فقدت كل هذه الجهود خلال عامين فقط. هذا مثال رائع على كيفية مقاومة روسيا للعقوبات.

في إنتاج الأسمدة احتلت روسيا المرتبة الثانية بعد الصين متجاوزة الولايات المتحدة والهند مع نمو مستمر

يجمع بين أعدائه فيزدهرون

● في منتدى الشرق الاقتصادي الذي عُقد في أيلول هذا العام، أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أهمية تطوير منطقة الشرق الأقصى لمستقبل روسيا، معتبراً أن تنمية هذه المنطقة ستعزز مكانة روسيا العالمية. من منظور التنمية الزراعية، ما هي مزايا ونقاط ضعف منطقة الشرق الأقصى؟

الشرق الأقصى هو أكبر منطقة في روسيا، وتتمتع بموارد غنية للغاية، وهو ما يُعدّ الأهم. على سبيل المثال، في مجال معالجة الأسماك، يمكننا بناء مصانع معالجة، وتطوير تربية الأحياء المائية، وتربية الأسماك في المياه البحرية الباردة، وهو ما يُعدّ ميزة كبيرة. جزر سخالين، ومنطقة بريمورسكي كراي، وكامتشاتكا هي مناطق مثالية لتربية الأسماك، وكل ما نحتاجه هو البدء بالاستثمار وتصدير المنتجات إلى الصين. كما تتمتع منطقة الشرق الأقصى ببنية تحتية متطورة في الموانئ، وخاصة ميناء فلاديفوستوك الذي يُعدّ البوابة الرئيسية للمنطقة.

الأراضي الزراعية: تنتظر الأراضي الزراعية في المنطقة التطوير، مثل مستودع الحبوب في مقاطعة آمور، الذي يضم نحو 1,6 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والتربة الخصبة. تحتوي هذه المنطقة على ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، والرابعة قيد الإنشاء. الطاقة هنا رخيصة، والتربة خصبة، والمناخ ملائم، حيث يُنتج نحو 40% من فول الصويا في روسيا من هذه المنطقة. كما توجد قدرات كبيرة لتحويل فول الصويا إلى زيت، مع مصانع إنتاج غذائي تقع على بُعد كيلومترات قليلة فقط من الحدود الصينية.

التحديات: من أبرز نقاط الضعف في الشرق الأقصى نقص الأيدي العاملة، والمناخ القاسي نسبياً، والبنية التحتية الضعيفة «التي تتحسن تدريجياً»، كما أن المنطقة لم تَستكمل بعد عملية توصيل الغاز الطبيعي.

● هناك بعض القصص التي تُروى عن «تهديد صيني» في تطوير منطقة الشرق الأقصى، مثل مزاعم بأن المهاجرين الصينيين أو التكنولوجيا الصينية قد تُشكل تهديداً للمنطقة. هل سمعتم عن هذه الادعاءات؟ وما هي الحقيقة؟ وكيف يمكن للصين وروسيا التعاون في تطوير منطقة الشرق الأقصى؟

هذه الادعاءات غير صحيحة تماماً. نحن لا نشعر بأيّ قلق بشأن «تهديد» من المستثمرين أو التكنولوجيا الصينية، بل على العكس، نحن نتطلع إلى استقبال المستثمرين الصينيين للاستثمار في مشاريع جاهزة ومربحة للغاية بالنسبة لهم.

أنت محق في القول إنّ الصين تمتلك التكنولوجيا والموارد، بما في ذلك الموارد المالية، بينما نحن بحاجة إلى هذه الإمكانيات ولدينا مشاريع استثمارية جاهزة. أنا شخصياً جئت من جنوب روسيا إلى منطقة الشرق الأقصى، ولم أرَ أي تهديد كما يُزعم.

عدد السياح بين روسيا والصين في تزايد، وأرى أنَّ شعبي البلدين سيظلان دائماً إخوة. هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة. مع ذلك، يقتصر التعاون التجاري بين روسيا والصين حالياً على تصدير روسيا للمواد الخام إلى الصين «مثل النفط، الغاز، الفحم، الذهب، الأخشاب، الأسماك، الأسمدة، والمنتجات الزراعية»، واستيراد روسيا للمعدات، الآلات، السلع الاستهلاكية، والأجهزة المنزلية من الصين. عدد المشاريع المشتركة في مجالات مثل المصانع، المزارع، مشاريع تكنولوجيا المعلومات، وغيرها لا يزال قليلاً جداً.

لهذا السبب، نحن ننتظر المستثمرين النشطين ونسعى لتقديم كل المساعدة الممكنة لهم. وعادةً ما يحقق المستثمرون الأوائل أرباحاً كبيرة. في كل مشروع تقريباً، يتم تعيين مسؤول حكومي روسي برتبة نائب رئيس وزراء كضامن رسمي لضمان نجاح الاستثمار. في منطقة الحدود بين مدينتي بلاغوفيشينسك وهيخه هناك أول جسر يربط بين الصين وروسيا. في رأيي، إذا تم تنفيذ مشروع «مدينتان–دولة واحدة»، فسيصبح نموذجاً عالمياً يحتذى به. عندما يتمكن سكان المدينتين من التنقل بحرية بينهما دون الحاجة إلى تأشيرات، سواء للتسوق، الاستثمار، تناول الطعام، الدراسة، أو حتى تلقي العلاج الطبي، فإن هذا سيشكل مثالاً فريداً على التعاون الحدودي والتنمية المشتركة بين الدول.

اختيار طريق الليبرالية الجديدة ورفض التخطيط والتنظيم السوقي شركّ يوقع البلدان في فخّ الحيل الغربية

● وفقاً لما أعلم، فإن التعاون الزراعي بين الصين وروسيا قد بدأ بالفعل بخطوات عملية محددة، مثل تبادل الخبراء التقنيين، والتعاون في مجال تحسين السلالات، وإجراء أبحاث السوق. هل يمكنكم تقديم مزيد من التفاصيل حول هذه الجهود؟ وما هي النتائج المتوقعة مستقبلاً؟

بالطبع، هناك جهود متواصلة لدراسة الأسواق في كلا البلدين، كما تم تشكيل عدة مجموعات عمل على المستويين الإقليمي والمحلي لتسهيل التصدير وتسريع تنفيذ المشاريع المشتركة.

يعمل جهاز الرقابة الفيدرالي الروسي للطب البيطري والصحة النباتية بشكل وثيق على فحص الشركات الروسية التي تصدر إلى الصين، كما يحافظ الجانبان على تواصل مستمر بين الجمارك. نحن أيضاً نساعد رجال الأعمال الصينيين في حل مشكلات تتعلق بالإجراءات التجارية بسرعة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، فإن غرفة التجارة والصناعة الروسية تقوم بعمل جيد، وهناك تعاون فعال بين مركز التصدير الروسي وحكومات المناطق الحدودية.

لا أستطيع التنبؤ بالنتائج النهائية، لكنني آمل أن يتم تسريع التنسيق التشريعي، وأن نصل بسرعة إلى حالة مثالية يتم فيها إلغاء الحواجز الجمركية وزيادة الاستثمارات الاقتصادية المتبادلة. ومع ذلك، تظل مسألة المدفوعات هي التحدي الأكبر، والوضع يزداد سوءاً، فقد بدأ حجم التجارة بين البلدين في التراجع. العقوبات الثانوية التي تفرضها الولايات المتحدة تُثير مخاوف البنوك الصينية، مما يجعلها تخشى التعرض للعقوبات، وبالتالي ظهرت مشاكل في تحويل الأموال المرتبطة بالتجارة.

للأسف، هذا هو الوضع الراهن؛ العدو المشترك يعوق التجارة بين البلدين. نحن نفهم أن الصين تصدر إلى العالم بأسره، والتجارة مع روسيا تحمل بعض المخاطر بالنسبة للصين. لكننا نعتقد أنه إذا طرحت الشركات الصينية مطالب واضحة، فسيجد الجانب الصيني الحكومي طريقة للتغلب على هذه التحديات.

● ما مدى تفاؤلكم بشأن مستقبل الاقتصاد الصيني؟

خلال الـ35 عاماً الماضية، شهدت الصين تغييرات جذرية، حيث نما اقتصادها أضعافاً مضاعفة.

لقد تفوقت الصين بالفعل على الولايات المتحدة في العديد من المؤشرات الصناعية، وهي تُعدّ أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، إذا قارنا بالأسعار الاسمية، فإن مقارنة تكلفة حلاقة الشعر بـ40 يواناً في الصين مقابل 1000 دولار في الولايات المتحدة لا تعطي صورة دقيقة. بالطبع، لا يزال أمام الصين مجال كبير للتقدم في التكنولوجيا، مثل صناعة أشباه الموصلات، وتصنيع الرقائق، والطيران المدني، وبرمجيات الكمبيوتر.

أما نحن، فقد اخترنا طريق «الديمقراطية والسوق الحرة»، ورفضنا التخطيط والتنظيم السوقي. وقعنا في فخ الحيل الغربية مثل حرية التعبير وما إلى ذلك، وصدّقناها.

النتائج بعد عام 1990 واضحة للجميع. الآن، نحن نحاول إعادة بناء الاقتصاد وتطويره، بينما يحاول الغرب منعنا باستخدام الحروب والعقوبات. نحن هنا أمام خيار واحد فقط: إما أن نحقق النصر، أو أن تنفجر حرب نووية تُنهي تاريخ البشرية. لذلك، أرى أن الصين تسير على الطريق الصحيح.

ماركس عن «الثقافة» كضرورة لتجديد قوّة العمل

ما زال التصوُّر الشائع عن «الثقافة» لدى كثيرٍ من الناس هو أنها «تَرَفٌ» منفصل ولا صلة له بالضرورات اليومية المعيشية الأكثر إلحاحاً. ربما يمكن تفسير هذا التصوُّر جزئياً في بلدان كبلادنا التي تعرَّضت لجرعات عالية من الإفقار والتهميش والتدمير والحرب والنهب والفساد والتخلُّف. ولكن جزءاً من التفسير يكمن أيضاً في ضيق مفهوم «الثقافة» الذي يتم تعليمه للناس؛ ويجعلها مقتصرةً على «التعليم العالي» مثلاً، أو يربطها بالنُّخَب الاجتماعية والطبقية «المُخمَليّة»، في حين أنّها مفهوم أوسع من ذلك بكثير، كما أنها ليست ظاهرة «صافية» بل ميدانٌ للصّراع الطبقي تعتمل فيها التناقضات. نسلّط الضوء فيما يأتي على أحد جوانب الثقافة في النظرية الاقتصادية-السياسية لماركس.

■ إعداد: ناجي النابلسي

بالرجوع إلى كتابات ماركس عن قوة العمل والقيمة والعمل الحي، يتضح لنا أنّه كان متنبّهاً للوظيفة الإنتاجية الاجتماعية للنشاط الثقافي. فهو يعرّف قوة العمل بأنها «مجموع القدرات العقلية والجسدية الموجودة في الشكل المادي، الشخصية الحية، لقدرات الإنسان التي يحرّكها كلّما أنتج قيمة استعمالية من أيّ نوع»، مع تحديد قيمتها من خلال قيمة «وسائل العيش الضرورية لإعالة مالكها». ويجب أن تدعم هذه «الوسائل المعيشية» العاملَ في «حالته الطبيعية كفرد عامل». وهذا يشمل الطعام والمأوى والسكن، فضلاً عمّا سمّاه ماركس «عنصراً تاريخياً ومعنوياً».

حتى إنّ ماركس أدرج أشكالاً ثقافية شائعة في عصره، مثل «المجلّات» و«الكتب»، جنباً إلى جانب مع السكن والمواد الغذائية ونفقات التعليم باعتبارها «ضروريّات»؛ في الاستبيان الذي ألّفَهُ عام 1880 لفهم حياة وعادات الطبقة العاملة الفرنسية. أيْ إنّ ماركس رأى في الأشكال والنشاطات الثقافية عناصر ضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل.

إنَّ عدد ومدى ما يسمّى بالمتطلبات الضرورية للعامل، وكذلك الطريقة التي يتم بها إشباعها، هي في حدّ ذاتها نتاجٌ للتاريخ، وبالتالي فإنّها تعتمد إلى حدٍّ كبير على مستوى الحضارة التي بلغَها مجتمعٌ ما.

ويؤكّد ماركس هذا في المجلد الثاني من «رأس المال» في مناقشته لـ«وسائل الاستهلاك الضرورية» للطبقة العاملة في سياق إعادة الإنتاج البسيط، فيكتب: «ليس مهمّاً ما إذا كان منتَجٌ مثل التبغ، مثلاً، ضرورياً ووسيلةً للاستهلاك من وجهة نظر فيزيولوجية أو لم يكنْ كذلك؛ إذْ يكفي أن يكون وسيلة استهلاك من هذا القبيل وفقاً للعادات».

ويجب تضمين الأشكال الثقافية في هذا الإطار نظراً لتغلغلها في الحياة اليومية، حيث لا يمكننا اعتبار «الحالة الطبيعة للفرد العامل» داخل النظام الرأسمالي بمعزل عن أشكال «صناعة المَعنى» المعبِّر عنها في الظواهر الثقافية التي يتم استهلاكها حسّياً، وتحقيق قيمتها الاستعمالية بقدر ما تلبّي احتياجات جسدية وعقلية وعاطفية معيَّنة، بما في ذلكَ «العادات».

إنّ قوّة العمل تصف القدرة على العمل، لا العمل نفسه. ويطلق ماركس على هذا النشاط اسم «العمل الحي»، ويعرّفه بأنّه «إنفاقُ كمّية محدَّدة من العضلات والأعصاب والدماغ البشري، وما إلى ذلك» التي «يتعيَّن تجديدها». إنّ هذا الإنفاق يستنزف «القوى الحيوية» للإنسان، وهو المصطلح الذي استخدمه ماركس في «رأس المال» لتسمية خزّان الطاقات البدنية والعقلية الذي يُستَنزَف خلال البذل الملموس لقوة العمل. «القوى الحيوية» هي ما يمتصّه رأس المال بوصفه «مصاصَ دماء» –وفق التشبيه الشهير الذي استخدمه ماركس– محوّلاً العمل الحيّ إلى عمل ميت هو «رأس المال».

يقول ماركس عن يوم العمل في «رأس المال»: «في غضون 24 ساعة من اليوم الطبيعي لا يستطيع الإنسان أن ينفق سوى كمية معينة من قوته الحيوية. وعلى نحو مماثل، لا يستطيع الحصان أنْ يعمل بانتظام إلا لمدة 8 ساعات في اليوم. وخلال جزء من اليوم يجب أن تستريح القوة الحيوية وتنام؛ وخلال جزء آخر يجب على الإنسان أن يلبّي احتياجات جسدية أخرى، لإطعام نفسه وغَسلها وكسوتها. وإلى جانب هذه القيود الجسدية البحتة، يواجه تمديد يوم العمل عقبات مَعنويّة [أو أخلاقية]؛ يحتاج العامل إلى الوقت لتلبية حاجاته الفكرية والاجتماعية، ويتوقَّف مدى وعدد هذه الحاجات على المستوى العام للحضارة».

يحتاج العامل إلى الوقت لتلبية حاجاته الفكرية والاجتماعية ويتوقّف مدى وعدد هذه الحاجات على المستوى العام للحضارة

نحو تعريفٍ اقتصاديّ-سياسيّ للثقافة

إنّ إدراج ماركس الصريح للأشكال الثقافية ضمن المحدّدات «التاريخية» و«المعنوية/الأخلاقية» و«الحضارية» لقوة العمل باعتبارها «مواد استهلاكية» يشير إلى الخصوصية التاريخية لوظيفة الثقافة في الإنتاج الاجتماعي. و«الحاجات» البشرية الروحية كما المادية ليست ثابتة، بل تتطور وتتكاثر مع تطوّر القوى الإنتاجية للمجتمع. إنّ الثقافة تعمل أيضاً على المستوى الإيديولوجي، فتضفي الشرعية على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج. ويساهم هذا العنصر الإيديولوجي في إعادة إنتاج قوة العمل بقدر ما تشتمل الإيديولوجية على مكوّنات عاطفية ونفسية وجسدية تشكّل ما يسميه ماركس «الحالة الطبيعية» للعامل. إنّ إنتاج قدرات الشخص كقوة عمل هو في حد ذاته مشروعٌ مادّي وإيديولوجيّ يتشكّل بالطريقة التي يجعل بها المجتمع الرأسمالي العمل المأجور شرطاً مسبقاً ضرورياً للبقاء. ومن هنا جاء تعريف أحد المنظّرين الماركسيين للثقافة بأنّها «تسميةٌ لتلك العادة التي تشكل قوة العمل وتخضَعُها وتؤدِّبها وتسلّيها وتؤهّلها».

كما فسّر بعض المنظّرين الماركسيين مفهوم ماركس عن «العناصر التاريخية والأخلاقية» هنا بأنها تشير إلى الصراع الطبقي أيضاً. فإن المعايير الاجتماعية تشكل مواقع للصراع بين الطبقات المهيمنة والطبقات التابعة، وهو ما يشكل أهميةً حاسمة كجزء لا يتجزأ من «حرب المواقع» التي تحدّث عنها غرامشي. إنّ المعاني والتأثيرات الضمنية في الثقافة والتي تساهم في إعادة إنتاج قوة العمل قد تعيد صياغة علاقات الإنتاج بكلّ المعاني، ولكن هذه المعاني والتأثيرات والفوائد المترتبة عليها قد تتحدى أيضاً النظام الذي يتطلّب إبقاء العمل المأجور واستغلاله، وبهذا المعنى يمكن القول إنّ هناك ثقافة ثورية يمكن إدخالها في دورات تجديد قوّة العمل لكي تتحدّى نظام العمل المأجور بحد ذاته وتناضل لتغييره جذرياً – للقضاء على الرأسمالية وبناء البديل الاشتراكي.

الهروب إلى الهاوية

ثمّة مَن يرى في الغرب وقواه وامتداداته قدراً أبديّاً لا رادَّ له، دون أن يلحظ حجمَ وشدة الأزمة البنيوية العميقة التي تعيشها المنظومة الإمبريالية وقواها. ويرجع ذلك إمّا لضعف ونقص معرفي لأصحاب هذه الرؤية أو بسبب انخراطهم في المشروع الإمبريالي.

■ إيمان الأحمد

انطلاقاً من هذه الفكرة يجري الاعتقاد أنّ الكيان الصهيوني يمكنه، عبر الإبادة الجماعية وأشكال التدمير المتعدّدة التي يمارسها، أن يجدِّدَ نفسَه ويرمِّمَ دورَه الوظيفي المتراجع والمتآكل، ويفرض نفسَه كقوّة مهيمنة على الشّرق كما كان في السابق، متغاضياً عن حقيقة أنّ الإجرام والقتل باستخدام التكنولوجيا المتقدّمة لم ولن ينقذا كياناً في طريقه إلى الأفول والزوال، وبالتحديد هذا الكيان، بسبب طبيعة البنية الاجتماعية السياسية التي قام عليها منذ ظهوره.

يستخدم الصهاينة وداعموهم أيضاً أدوات خطرة للتعامل مع شعوب المنطقة، يجري من خلالها اللعبُ بالديموغرافيا والبنية الاجتماعية القائمة في المنطقة على التعدّد والتنوع ضمن أبعاد عنصريّة وطائفية لتفتيت المنطقة. وقد أكّدتْ نتائجُ معاركه مؤخَّراً، رغم الوحشية والتدمير الممنهَج، أنّه في طريقه إلى الهزيمة أمام صمود المقاومة وحاضنتها الشعبية في وجهه. فالمستقبل يرسمه الحقُّ المعزَّز بالصلابة والإرادة والإعداد.

دفعت الحرب على غزة، بنحو 8000 «إسرائيلي» إلى الهجرة إلى كندا، وفقاً لصحيفة «هآرتس» التي أجرت مؤخَّراً سلسلة من المقابلات مع عدد من هؤلاء. ومنهم يوسي، الذي هاجر إلى كندا بسبب «استحالة مواصلة العيش مع انعدام المساواة في الأعباء»، وهو واحد من بين 7850 «إسرائيلياً» قدّموا طلبات للحصول على إقامة عمل في كندا في عام 2024. رقمٌ يشكّل خمسة أضعاف نظيره في العام السابق؛ إذْ في 2023، تلقى 1585 «إسرائيلياً» موافقات على طلبات العمل في كندا، وهؤلاء يرسلون وراء زوجاتهم وأولادهم للّحاق بهم. وعلى هذا الأساس، فإنّ «التقديرات الحالية تشير إلى أنّ أكثر من عشرة آلاف «إسرائيلي» هاجروا هذا العام إلى كندا، في ظل استمرار الحرب»، بحسب الصحيفة وما أكّدته وزارة الهجرة الكندية.

وتقول ماشا إنّ دافعها إلى الهجرة «لا يتعلّق بالوضع الأمني فحسب. لقد غادرنا لأننا لم نشعر بأننا مواطنون متساوون؛ فنحن من نؤدّي خدمة الاحتياط، وندفع نصفَ رواتبنا للضرائب، ولا نعرف حتى أين تذهب أموالنا». وتقرّ «بأننا نشعر أنّ الأطفال ليس لهم مستقبل في [إسرائيل]». أمّا ستاف أديبي، فيُشير إلى مستوى القلق وفقدان الأمل الذي يعاني منه المهاجرون الذين وصلوا بعد 7 أكتوبر: «يأتون مع الخوف من أنّ «إسرائيل» لن تكون موجودة بعد ثلاث سنوات، وهم يشعرون بأنّهم «عبر هجرتهم» قد نجوا بأنفسهم». أمّا مايكل روس فيقول إنّه «في 7 أكتوبر فهمت أنّه انتهى الأمر».

سيهاجر المزيدُ من الصهاينة، بلا عودة، ويغادرون الأرضَ التي استعمروها ونكّلوا بشعبها، ولن يفلتَ القتَلة، من العقاب القادم حتماً.

أخبار ثقافية

من قلبي حروف لبيروت

تحت شعار «من قلبي حروف لبيروت»، انطلقت، الأربعاء، 4 كانون الأول الجاري في بغداد، فعاليات الدورة الخامسة من «معرض العراق الدولي للكتاب» وجاء في بيان صادر عن «مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون»، الجهة المنظمة للمعرض: «يرفع المعرض هذه السنة اسم لبنان تضامناً مع شعبه الذي يعاني بسبب العدوان «الإسرائيلي» الغاشم وتداعياته؛ حيث حرصت إدارة المعرض على أن تكون رموز التراث اللبناني حاضرةً في مختلف أروقته». وأضاف أنّ المعرض «سيشهد إقامة العديد من الجلسات الحوارية حول لبنان، بمشاركة شخصيات لبنانية بارزة من مثقفين وفنّانين، وشخصيات عربية وعراقية ثقافية وأكاديمية».

وتشارك في الدورة التي تستمر حتى 14 كانون الأول الجاري، نحو 350 دار نشر ومؤسسات ثقافية وتعليمية من 17 بلداً عربياً وأجنبياً من بينها مصر وسورية ولبنان والأردن والكويت وقطر والسعودية والمغرب وتونس وغيرها. ويشمل برنامج المعرض فعاليات ثقافية تتوزع بين جلسات فكرية وحوارات وأمسيات شعرية وحفلات توقيع كتب وعروض فنّية منوعة، وعدد من الندوات التي تناقش قضايا ثقافية وسياسية.

«الكتاب الأسود» لتوثيق جرائم الاحتلال

أعلن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب في اجتماع مؤتمره الاستثنائي في القاهرة عن المباشرة في إعداد «الكتاب الأسود» وهو كتاب خاص بتوثيق جرائم الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وطالب المنظمات التي تمتلك وثائق تؤرخ لجرائم المحتل تزويد الاتحاد بها. وأكد على ضرورة أن تقوم الهيئات والمنظمات التي بحوزتها وثائق تثبت وتؤرّخ لجرائم الكيان الصهيوني المحتل في الأراضي الفلسطينية بتزويد الاتحاد بها من أجل الاستفادة منها في عملية التوثيق. كما تم بحث لاختيار الشخصيات الفائزة بجائزة أدب المقاومة، ودعوة الاتحادات العربية لتخصيص جائزة «أدب المقاومة» استجابة لقرار مجلس الاتحاد العام في اجتماع سابق بنواكشوط عام 2023، لتكريم أفضل المؤلفات التي تصدر حول أعمال المقاومة وما بذله رجالها في الميدان من تضحيات مع تثمين الشخصيات النوعية التي ضحّت بدمائها دفاعاً عن الوطن.

وبحث الاتحاد في مؤتمره أيضاً موضوع استئناف إصدار مجلة الكاتب العربي بعد توقّف دام سبع سنوات، كما بحث قرار الاستعداد لإطلاق الموقع الإلكتروني الخاصّ بالاتحاد في الفترة المقبلة.

كانوا وكنا

استيلاء الثوار على آليات عائدة للجيش الفرنسي في حماة عام 1945

أسئلة الموت والحياة

تطرح الحروب الكثير من الأسئلة على البشر، يتعلّق معظمها بالجدوى، وبما يجب أنْ يفعلوه في هذه اللحظة بالذات. تحضرُ الأسئلة المتعلقة بالحياة في مواجهة الموت مباشرةً. وربما لتشخيص اللحظة وتعريفها وبناء وعي يتجاوز فيه لحظة المواجهة هذه، يحاول الإنسان في النهاية هزيمة الموت والانتصار للحياة.

■ إيمان الذياب

يبدو الحديث عن التعليم والثقافة والفن في زمن الحرب ترفاً لا طائل منه. لكن يحتاج البشر فعلياً للتفكير وإنتاج وعي يحاول التشخيص والفهم والمساهمة في تجاوز أحداث الواقع المباشرة والتفصيلية، وعي مرتبط بالواقع وليس مفصولاً عنه، يتحدّى فكرة الموت المرافقة للحروب ويتجاوزها. وللموت هنا أشكالٌ عديدة متنوعة ومختلفة، منها ما هو عنيفٌ وصارخٌ ومتوحّشٌ يصل إلى درجة الإبادة الفعلية، كما يحدث في غزّة اليوم، ومنها ما يستهدف الروح والذات، وهنا تكمن الإجابة، حيث يصبح الحديثُ عن التعليم والفن والثقافة ضرورةً في زمن الحرب للحفاظ على الرّوح من الانكسار، وتوفير مساحة أوسع لها للتعبير عن نفسها والاحتجاج ضدّ الحرب والظّلم والعنف... إلخ، من خلال فهم الوضع السياسي العام، وتحرير النفس من حالة القلق والخوف ومعاناة الانتظار، التي غالباً ما تكون الحركة والملاحظة فيها مقيّدة بقواعد يفرضها العدوّ ووسائل الإعلام وما يبثُّ من أخبار متناقضة، إلى التفاعل مع الحَدَث والمبادرة رغم المجهول الذي يكتنفُ الصّورة العامّة في اللّحظة الراهنة. وقد قدَّم الشعبُ الفلسطيني في غزّة نموذجاً فريداً غير مسبوق في مواجهة الموت بأشكاله المتعدّدة، ودروساً في التحدّي وصموداً أسطورياً لا يلين في معارك يومية تجاوزت ضراوتُها حدودَ المعقول.

يصبح الحديث عن التعليم والفن والثقافة ضرورةً في زمن الحرب للحفاظ على الروح من الانكسار وتوفير مساحة أوسع لها للتعبير عن نفسها

في كتابه «حَيْوَنَة الإنسان» يقولُ ممدوح عدوان: «نحن لا نتعوّد يا أبي إلّا إذا ماتَ شيءٌ فينا، وتصوَّر حجم ما مات فينا حتى تعوّدنا على كل ما حولنا». إنّ الرغبةَ في العودة إلى الحياة الطبيعية تشير إلى إرادة الحياة والتمسّك بها، وتعبّر المبادرات المختلفة التي تطلّ برأسها في قطاعات متعددة عن ذلك بكل وضوح.

يمضي الاحتلال في تدمير مستقبل أطفال غزّة وشبابها، يعبّر الطلابُ في غزّة عن كراهيّتهم للحرب، فقد حرمتْهم مدارسُهم التي يفتقدونها كثيراً، يتحدّثون في فيديوهات مصوَّرة عن ذكرياتهم في المدرسة، ويحلمون بالعودة إليها، وهم يتمتّعون على صغرِ سنّهم بعقولٍ ناضجة، يؤكّدون أنّ الحربَ سرقتْ منهم طفولتَهم. ورغم مبادرات ومحاولات عديدة للحفاظ على تعليم الأطفال بالحدِّ الأدنى إلّا أنّها ليست كافيةً لإنقاذ تعليمهم، طالما أنّ الحربَ مستمرّة، فمنذ الأسبوع الأوّل من الحرب وتعليقِ الدراسة في جميع أنحاء القطّاع، لم يعد الطلّابُ إلى مدارسهم، ونزحوا مع أهلهم وغادر العديد منهم مَساكنَهم حاملين حقائبَهم المدرسية، وأمضوا العام الماضي يدرسون وحدهم من دون مدرسة أو مدرّسين. يتعمّد جيش الاحتلال ممارسةَ سياسة التجهيل القسريّ على الطلّاب الفلسطينيّين في حرمانهم من الدراسة، وتدمير مدارسهم ومنازلهم، وقتل آلاف الطلّاب والمعلّمين، وتدمير المدارس والجامعات.

مع ذلك، تصرّ العائلات على تعليم أطفالهم. وقد بدأت المبادرات التعليمية الفردية تَظهر هذا العام في مخيّمات النزوح، وأقام الكثيرون خِيَماً لتعليم الأطفال الموادّ الأساسيّة في المَرحلة الابتدائية، رغم خطورة هذا النشاط بسبب عدم توقّف القصف «الإسرائيلي» واستهدافه كلَّ مكانٍ وزاوية. يستمتعُ الطلّابُ بالدروس، فهُم يريدون أنْ يشعروا بأنّهم أطفالٌ لهم الحقُّ في الحياة والتعليم. يذهبُ الكثير منهم إلى خيام التدريس حفاةً ليس لديهم أحذية، يجلسون على الأرض رغم التّعب والإرهاق الجسديّ المضني.

يحاول الاحتلال تدميرَ أشكال الحياة والمرافق والقطاعات والحقوق الإنسانية الأساسية والوجود الفلسطيني بحدّ ذاته على أرضه. ولكنه لم ولن يستطيع تدميرَ الروح الفلسطينية الوثّابة للحياة ومقاومتها.

قاسيون
2025
60000
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار